الدولنة والفعل الديمقراطي

نحو مراجعة أدوار المجتمع المدني

الدولنـــة والفعل الديمقراطي

نحو مراجعة أدوار المجتمع المدني

د. هشام عبد الكريم

جامعة باتنة1

سلسلة دراسات أكاديمية (16)

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

جامعة باتنة1 – الجزائر

كل الحقوق محفوظة

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة باتنة1- الجزائر
E- mail: lsh@univ-batna.dz

الرقم التسلسلي للناشر 9931-740

الدولنة والفعل الديمقراطي
نحو مراجعة أدوار المجتمع المدني

المؤلف: هشام عبد الكريم

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الثاني 2019
ISBN 978-9931-740-155 ر.د.م.ك

Copyright© LSH-AEP 2019

المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	09
المحور الأول: وظائف المجتمع المدني وعلاقته التفاعلية الجديدة بالدولة.....	13
أولا: وظائف المجتمع المدني.....	13
1ـالوظيفة الوقائية.....	13
2ـوظيفة المراقبة	14
3ـوظيفة المشاركة.....	14
4ـوظيفة الدعم	15
5ـوظيفة الوساطة.....	15
6ـوظيفة إدارة الصراعات	16
7ـوظيفة الدمقرطة	16
ثانيا: العلاقة المعقدة بين المجتمع المدني والدولة ومسؤولية التنظيم الديمقراطي...	18
1ـالمجتمع المدني و نظريات التنظيم الديمقراطي.....	18
2ـالأدوار الجديدة للمجتمع المدني وتراجع الهيمنة الدولتية	20
3ـالعلاقة التكاملية بين الدولة والمجتمع المدني.....	22

ثالثا: أهمية موقع المجتمع المدني في المعادلة الديمقراطية..... 24

1. المشاركة المدنية ومؤشرات قياس أبعاد الديمقراطية..... 24

2. أولوية الانتقال في الدول غير الديمقراطية والمجتمع المدني "كضامن للشرعية....." 28

3. تفعيل الهيكلة الدستورية"الهشة" وبناء نسق قانوني داعم لحقوق الإنسان..... 35

المحور الثاني: المجالين العام و الخاص و إعادة تعريف العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني..... 39

أولا: الحدود بين المجالين العام و الخاص..... 39

1. جدلية التكامل و المعارضة بين " الفرد" و "الدولة"..... 42

2. المجال الاجتماعي وأهم التصورات حول " تمثيلية" المجتمع المدني 44

ثانيا: المجتمع المدني و إعادة تشكيل الرأي العام..... 46

1. النمو الديناميكي للمجتمع المدني و الصياغة الجديدة للرأي العام 46

2. ضبط السلطة المطلقة للدولة و خلق الفضاء السياسي "المتوازن"..... 48

ثالثا: تقوية المجتمع المدني في إطار البنية التنظيمية الجديدة للأنظمة ما بعد الانتقالية..... 51

1. تطور البنية التنظيمية للمجتمع المدني الغربي وإعادة تشكيله..... 51

2. المجتمع المدني و هشاشة البناء الاجتماعي و السياسي في الدول غير المستقرة..... 55

المحور الثالث : علاقة المجتمع المدني بالدولة : بين الاستقلالية و الدولنة 60

أولا : نموذج المجتمع المدني الغربي لإدارة الدولة و المجتمع 60

1ـ شروط ضمان المواطنة ضمن المجتمع الجيد 60

2ـ الحداثة المنظمة و دور المجتمع المدني في " تشطير " الصراع الطبقي 63

ثانيا : المجتمع المدني ومظاهر التحديث السياسي في الدول النامية..... 65

1ـ طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في الدول النامية 66

2ـ احتمالات التحديث في الدول النامية و طبيعة النظم السياسية 69

ثالثا : هندسة التغيير الاجتماعي و تعزيز الإصلاح السياسي 73

1ـ المجتمع المدني و مأسسة السلطة 73

2ـ تكريس التنافسية المشروعة و تعزيز الشراكة متعددة الفواعل 79

3ـ إنتاج مفاهيم الخدمة و الصالح العام و التنمية السوسيواقتصادية..... 85

الخاتـــمة 91

قائمة المصادر والمراجع 94

فهرس الجداول والأشكال

أولا: الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص المجتمع المدني في دول الشمال	31
02	تطور هيكلة المجتمع المدني الغربي وأشكاله.....	55
03	التصورات الثلاث للعلاقة دولة – مجتمع مدني.....	72

ثانيا: الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الديالكتيك الديمقراطي و متغيراته.....	33
02	النشاط الاجتماعي و حقوق الانسان.....	38
03	مفهوم الشرعية الديمقراطية.....	50
04	الأبعاد الوظيفية للعلاقة بين المجتمع المدني و الدولة	59
05	نظرية الحداثة حسب Lipset.....	89

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم القاعدية لتفسير الأسباب والعوامل الإستثنائية والرئيسية لعمليات الدمقرطة التي تحدث في الأنظمة السياسية، فقدرة المجتمع المدني ترتبط بطبيعته وما تنطوي عليه هذه الطبيعة من قيم وتوجهات فكرية وإجتماعية وسلوكية، تحدد مسار عمليات الانتقال وغاياتها النهائية. كما تتوقف هذه القدرة أيضا على مستوى التكوين المؤسساتي ومدى تغلغل تنظيماته في بنية المجتمع، فيمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا مهما في تعزيز الديمقراطية عن طريق المساهمة في البرامج الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، والقدرة على تحديد المشاكل المتعلقة بنقص الديمقراطية وتقديم تحذيرات حولها فهو يعتبر عاكسا لكفاءة وأداء النظام الديمقراطي، ومستوى شرعيته بين المواطنين.

لا تقتصر الديمقراطية فقط على تقديم حلول للمعضلات المجتمعية بل هي عملية مستمرة وغير ثابتة وتتعدد أشكالها بتعدد الأيديولوجيات والمنطلقات التفسيرية والأفكار وأنظمة الحكم. بمعنى أن الديمقراطية ليست مرتبطة بنظام أو مجتمع معين، بل تتواجد في كافة المجتمعات "كقيم" يتم تكييفها وتطويرها وفق متطلبات البناء الديمقراطي السليم، كما أن العملية الديمقراطية تتطلب تواجد "فواعل" أساسية ومهمة ك "الدولة" و"المجتمع المدني"، هذا الأخير الذي أصبح ضروريا في النقاش السياسي والعلمي حول الديمقراطية وتعزيزها، فأصبحت مسألة المجتمع المدني مركزية في النقاش حول مواضيع الانتقال والترسيخ الديمقراطيين وهذا ما سيتم تناوله في المحور الأول.

سيتم التطرق في المحور الثاني من هذا الكتاب لمضامين أهم النقاشات المعاصرة والأفكار المتنوعة حول الانقسام بين المجالين العام والخاص، كما سيتم التطرق إلى دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. هذه النقاشات التي أطلقت في خضم موضوعات النيوليبرالية ومحاولاتها الإجابة عن الأسئلة المثارة حول الحدود الفاصلة بين المجالين العام والخاص، والمعرفة الضمنية للمواقع التي تنتمي إلى الدولة والتي يمكن أن يهيمن عليها المجتمع المدني وهل يمكن رفض الدولة وقبول المجتمع المدني (والعكس صحيح) في ضل الاتساع الدائم والمستمر لقوة وهيمنة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

يذهب الكثير من المنظرين في العقود الثلاثة الأخيرة إلى تمجيد المجتمع المدني أين اخذ حيزا مهما من النقاش في مجال الفضاء العام للدولة والتحولات الديمقراطية، فنشأت علاقة جدلية متكاملة بين تطور المجتمع المدني وتطور الوضعيات الديمقراطية للأنظمة السياسية، حتى انه أصبح مؤشرا مهما جدا في تصنيف الأنظمة السياسية وتحديد طبيعة وشكل الحكم.

سيتم في المحور الثالث من هذا الكتاب الحديث عن العلاقة بين تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني، التطرق لأهم العوامل التي تساعد على تعزيز الديمقراطية على مختلف مستويات الدولة، فيمكن أن تتفاعل الحكومة ومؤسسات الدولة السياسية ضمن المستوى الكلي، مع المستوى المتوسط من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، ومع المواطنين بطريقة ديمقراطية ضمن المستوى الجزئي، لهذا فإنه من المهم جدا تفسير كيف يساعد المجتمع المدني على إعادة تعريف العلاقات بين مختلف الفواعل وإلى ترتيب أسس جديدة يتم من خلالها ضبط مفاهيم الهيمنة والسيطرة والتفاعل بين الحكومة ومؤسسات الدولة وبين الفواعل الأخرى، فالمجتمع المدني يعتبر

وسيطا ضروريا ومهما في المجتمعات الحديثة لضبط العلاقة بين "الفرد" و"الدولة" والتأسيس لفضاءات جديدة للتنظيم الذاتي المجتمعي، وكذلك بإعتباره "فاعلا رئيسيا" قادر على تشطير وتفكيك الصراع الطبقي.

منظمات المجتمع المدني لها دور فاعل ومهم في بناء القدرات بشكل صحيح في المجتمعات والدول، فلها أدوار مكملة لعمل الحكومات، أين لا تستطيع هذه الأخيرة توفير ما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية، ويتدخل القطاع غير الربحي لاستكمال وسد هذا العجز بطريقة سليمة وفعالة، حيث أثبتت التجارب خاصة في الدول المتقدمة أن المجتمع المدني النشط يساعد كثيرا وبطريقة حيوية على تزويد صانع القرار بالفرص والحلول المناسبة والملائمة للقضايا الحرجة ذات الشأن العام.

تؤدي الأدوار الجديدة للمجتمع المدني إلى إحداث التحول في طرق التفكير وممارسة السلطة في بعض المجتمعات ونشوء عقلانية في النشاط الناتج عن الحكومة، وتوجيه السياسة الحكومية نحو تحسين رفاه المواطنين مما يؤدي إلى أن يكونوا أكثر إنتاجا وانصياعا، كما تؤدي إلى عقلنة ممارسة السلطة والربط بين الفكر وأساليب الحكم وفقا لهذه العقلانية وتحقيق فعلية "التدخل" وفعالية "التواجد"، والتحول الواسع نحو الحكم الذاتي والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة، مع القدرة على تطوير شكل الحكم بما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل الأهمية الوظيفية للمجتمع المدني الذي يبرز كفاعل مهم إلى جانب الدولة في خلق حركية تفاعلية تنتج ضوابط محددة من أجل خلق

ديناميكية سياسية متعددة المستويات لممارسة السلطة والتأسيس لشكل ديمقراطي من الحكم، فمنظمات المجتمع المدني تساعد على تطوير البنية التنظيمية للأنظمة ما بعد الانتقالية في عمليات بناء الديمقراطية وتعميقها، وخلق الفضاء السياسي المتوازن. هذا ما يؤدي إلى دراسة العلاقة المعقدة بينه وبين الدولة ضمن التفاعلية الجديدة ومستويات التأثير التي أصبحت تتموقع وتتحرك ضمنها منظماته.

الإشكالية:

مما سبق فإن الدراسة تسعى إلى الاجابة عن الاشكالية المركبة التالية: كيف يمكن للمجتمع المدني المساهمة في تحسين أداء عمل الأنظمة السياسية والرفع من قدرات بناء الديمقراطية، وما هي أهم الآليات الكفيلة بتفعيل دور المجتمع المدني في تعميق وترسيخ الديمقراطية، وإلى أي مدى يرتبط البناء الديمقراطي بسلامة البنية التنظيمية والهيكلية للمجتمع المدني-خاصة في المجتمعات الانتقالية-، وكيف تتحدد فعالية واستقلالية المجتمع المدني في علاقته بالدولة؟

المحور الأول: وظائف المجتمع المدني وعلاقته التفاعلية الجديدة بالدولة

بالنسبة "للمجتمع المدني ومنظماته" بسبب تقلص سلطة الدولة في الإشراف على العملية الديمقراطية، فإن الفرضية المسيطرة حاليا هي القائلة بالأهمية الكبيرة التي باتت تتمتع بها منظمات المجتمع المدني في تحقيق البناء الديمقراطي، وهي الفرضية التي سيتم التركيز عليها في هذا المحور .

أما بالنسبة "للدولة" وبوصفها بيئة للتفاعل التي تجري فيها معظم التفاعلات والمحرك الأساسي لكل القوى، فإن دورها في تطبيق الديمقراطية تحكمه عوامل عديدة أبرزها نسبية دور الدولة وعدم قدرتها على تنفيذ متطلبات وشروط البناء الديمقراطي.

أولا: وظائف المجتمع المدني.

يقوم المجتمع المدني بمجموعة من الوظائف تدعم عملية البناء الديمقراطي وتساهم عمليا - من خلال ملاحظة بعض التجارب التي مرت بها معظم الأنظمة في إطار عمليات التحول - في الاستجابة لكل مظاهر وصور تشكيل القواعد التي تحكم الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي كيفية ممارسة السلطة وتوزيعها.

يؤكد Larry diamond بعد تقديمه لقراءات تاريخية المفهوم بعناية فائقة على وجود وظائف مألوفة وأخرى غير مألوفة للمنظرين يقوم بها المجتمع المدني، لكن يمكن القول بوجود سبعة وظائف أساسية للمجتمع المدني وهي:

1. **الوظيفة الوقائية**:

للمجتمع المدني واجب توفير الحرية للمواطنين وحمايتهم من تعسفية الدولة (Arbitraire Etatique) والحماية من تدخلها في المجال الخاص، وبالتالي ضمان توفر

مساحة خاصة، كما أنها معنية بتأمين الحقوق الأساسية للمواطنين والتحقق من المشاريع الضامنة لها.[1]

2. وظيفة المراقبة

تعتمد هذه الوظيفة اعتمادا كبيرا على الوظيفة الوقائية، حيث تلتزم منظمات المجتمع المدني بمراقبة "السلطة السياسية" ومدى التزامها باحترام القواعد الأساسية للديمقراطية وذلك بموجب وظيفة الرصد التي تمتلكها هذه المنظمات، كمراقبة الانتخابات مثلا.[2]

3. وظيفة المشاركة

المجتمع المدني يكمل دور الأحزاب السياسية في دفع المواطنين على المشاركة السياسية، وزيادة الكفاءات والمهارات الديمقراطية للمواطنين وتدعيم تمسكهم بالتزامات وحقوق المواطنة ومتطلبات الديمقراطية المشاركاتية، فهو عامل محفز للمواطنين على الاهتمام بالجوانب السياسية ودفعهم إلى المشاركة، فعلاوة على ذلك وفي نفس السياق يعتبرها الفيلسوف Alexis de Tocqueville أنها أحد أسس الثقافة الديمقراطية،[3] ومن ثم فإن المنظمات التطوعية –كما يقول في كتابه الديمقراطية في أمريكا- يمكن أن تعتبر بمثابة المدارس الكبرى المجانية التي يلتحق بها أعضاء الجماعة ليتعلموا النظرية العامة للمجتمع، وتنمية العديد من القيم الديمقراطية التي تصبح أكثر إستقرارا من خلال تجربة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني،حيث يتوفر على قدر كبير من ممارسات التوافق والإختلاف والمساواة والتنافس.

---

[1]- Nina CVETEK, "Qu'est ce que la Société Civile", Rapport : Friedrich Ebert Stiftung (FES), Octobre 2009, p10 .

[2] - Nina CVETEK, Op. cit, p10.

[3]- أنظر كتاب أليكسيس دي توكفيل. " الديمقراطية في أمريكا "

4. وظيفة الدعم

يساعد المجتمع المدني من خلال هذه الوظيفة على إيجاد حلول للقضايا الجديدة والمعقدة والتي لا يمكن حلها على مستوى الدولة فقط، وهي التي يطلق عليها "méga problèmes" والتي يجب معالجتها على مستويات عدة كالمشاكل البيئية وتداعيات العولمة.[1] إن دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى صياغة متوازنة في علاقتها مع (الحكومة)، بحيث يكون هناك تعاون متبادل في الجهود المبذولة لدعم التحول وترسيخ التحديث وتطوير وتقدم المنظومة السياسية، كما أنها تساعدها على ترشيد سياستها وإتاحة الفرصة لجميع القطاعات الاجتماعية في التأثير في السياسات العامة، وإشاعة اللاشعور بالفاعلية السياسية. كما يسهم في خلق قنوات غير سياسية لتمثيل المصالح العمومية، وتعبئة الرأي العام لمتابعة الإصلاح القضائي والحريات العامة وحقوق الأقليات ونزاهة الانتخابات.

5. وظيفة الوساطة

يساهم المجتمع المدني في فتح قنوات فعالة لتجميع وإنتاج وصياغة القيم المجتمعية والمصالح والمطالب الاجتماعية، وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين الحكوميين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للإضطرابات والاحتجاجات

[1] - Idem, pp10-11.

العنيفة، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.[1]

6- وظيفة إدارة الصراعات

يمكن للمجتمع المدني من خلال شبكاته أن ينظم الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا ما يعزز ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية.[2] فهو يساعد على تخفيف الصراعات، ويعزز في المقابل التكافل والتماسك الاجتماعي من خلال السعي المشترك لتحقيق الأهداف المشتركة.

7- وظيفة الدمقرطة

تكمن أهمية المجتمع المدني بأنه يمتلك القدرة بإفساح المجال للتجربة الديمقراطية الحقيقية بالارتقاء بالفرد/المواطن نحو حقوق المواطنة والمساواة أمام القانون وينتج مزيدا من الفرص للمشاركة في مختلف مستويات الحكم خاصة المستوى المحلي، فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية، وتدعيم المشاركة السياسية وضبط سلطة الدولة ومقاومة التسلطية، فمثلا تشكل منظمات حقوق الإنسان (ODH) عناصر هامة في المجتمع المدني تقوم بدور نشيط وحيوي في متابعة الإصلاحات السياسية والقانونية والقضائية وتأكيد الاحترام المؤسسي

---

[1]- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "المجتمع المدني".
<http :www.ahram.erg.eg/acpss/Index-arabic.asp>

[2]- عبد الغفار شكر،"دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية-الجزء الثالث"،
<http://www.rezgar.com/m.asp? >
نقلا عن: أماني قنديل، "إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: **مستقبل التطور الديمقراطي في مصر** ، القاهرة: 3.2 نوفمبر 1997، ص 3.

للحريات الفردية ولحقوق الأقليات. ومنع الممارسات اللاإنسانية التي تمارسها بعض الحكومات، وتحقيق مقتضيات الجودة في الحكم بتكريس مبادئ الشفافية، والمساءلة، والقدرة على توجيه الأنشطة والعمليات السياسية والاقتصادية، وخلق فضاءات في النقاشات وفق هيكلة شبكية بين قطاعات وفواعل ومستويات متعددة.[1]

الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من أدوار ووظائف تشكل الإطار الأمثل للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارستها، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية ما لم تكن منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية.[2]

يؤكد في هذا الصدد الليبراليون على أن الديمقراطية كـ"آلية" في خدمة الحقوق الفردية لها علاقة وطيدة بالمجتمع المدني الذي يعتبر المكان الحقيقي لإنتاج القواعد القانونية، فهي الضامنة لتلك الحقوق والمحافظة عليها من خلال التفاعلات مع

[1] -Jan Aart SCHOLTE, " Démocratiser l'économie mondiale : le rôle de la Société civile", Rapport établit en 2003 par le (CSGR) Centre pour l'étude de la mondialisation et de la régulation,UK,Université de WARWICK,pp19-102.

[2]- عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

المجتمع المدني وليست منتجة لها.[1] حيث أن إنشاؤها يعود وظيفيا إلى المجتمع المدني، وهي التي يطلق عليها بالرأس المال الاجتماعي.[2]

أما إذا انتقلنا من مستوى تحليل عبر وطني في دراسة العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، فإننا سنشير إلى أن Richard Falk متفائل حول العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والديمقراطية العالمية Global Democracy أين يعتبره شرطا مسبقا لها.[3]وهذا تأكيد مرة أخرى على العلاقة الترابطية المتينة بين المفهومين كوحدات تحليل أو كمستويات تحليل ومن الناحية النظرية والعملية.

ثانيا: العلاقة المعقدة بين المجتمع المدني والدولة ومسؤولية التنظيم الديمقراطي

1. المجتمع المدني ونظريات التنظيم الديمقراطي

ظهر مصطلح المجتمع المدني في العلاقات الدولية وفق موروثات نظرية مختلفة مرتبطة بالديمقراطية والتنظيم، وكلها تحاول أن تسلط الضوء على مفاهيم جديدة لمفهوم الحكومة ومفهوم الخدمة، ولهذا تعددت بشكل معقد المقاربات المفسرة له، فقد نشأ المفهوم في التقليد الليبرالي حسب Virgile Perret من خلال رؤية وظيفية للمجتمع المدني ومسار التعقيد الاجتماعي المتزايد، الذي يمنع الدولة ما أن تكون قادرة على "الحركة الذاتية" ويفقدها مركزيتها. إنها الحركة الجديدة للمجتمعات التي جلبت فواعل جديدة من المجتمع المدني لتلعب

---

[1]-Vincent VALENTIN, " L'Europe au risque de la démocratie, la critique libérale" , **Raisons politique**, N°10, (Mai 2003) ,p29.

[2]-Keneth NEWTON, " Trust, Social Capital,Civil Society, and Democracy », **International political Science Review**, Vol 22 (2Apr2001),p212

[3]-Barry HOLDEN,"Global democracy, Key debates," **Canadienne journal of polical science**, Vol 35, N°10, (Mar 2002), pp226-227.

دورا في تحقيق الرشادة الديمقراطية، فأصبحت المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحركات الاجتماعية هي البديل للقيام ببعض العمليات الرقابية والتنظيمية بطريقتها الخاصة (مراقبة الانتخابات، التشريعات...الخ) أو ما يسميه Virgile Perret بالمعادلة الوظيفية.[1]

هذا المبدأ يفتقد للشرعية ويقودنا لطرح إشكالية علاقته بالتنظيم الديمقراطي، ومستوى شرعية وتمثيلية منظماته وهياكله، فالقادة ليسوا منتخبين والمواطنين ليس لهم القدرة على السيطرة والرقابة الديمقراطية، بالإضافة إلى خطر ما يسمى "بالمصلحة القطاعية" Intérêt sectoriel التي تدافع عنها كل فئة من فئات المجتمع المدني على حساب الإدارة العامة للصالح العام، وأيضا "التركيز القطاعي"Vocation sectoriel" وهذا كله يزيد من احتمالات عدم المساواة ومن الانفتاح الحقيقي للمجتمع المدني.

يقوم التصور النيوغرامشي للمجتمع المدني بوصفه مكانا للتنشئة الاجتماعية يسبب ديناميكية وحركية لمجموعة من الهيئات الخاصة تمارس وظيفة الهيمنة في جميع أنحاء المجتمع، أما السياسة النيوليبرالية التخصصية فهي تعتمد بالأساس على المجتمع المدني كأداة لتعزيز ونشر الهيمنة الليبرالية الجديدة مع وجود أيضا مؤسسات مجتمع مدني آخر مناهض. وفيما يتعلق بالتصورات النيوكانطية فلها نظرة مختلفة لطبيعة ودور المجتمع المدني من خلال خلق فضاء عالمي والتشكيك في أهمية الإقليم الوطني كإطار وحيد للديمقراطية واعتباره أداة أساسية لخلق"ديمقراطية عالمية"Démocratie cosmopolite، وهي

[1]-Virgile PERRET,"Les discours sur la société civile en relations internationales : portée et enjeux pour la régulation démocratique de la mondialisation" **Études Internationales**, Vol 34, N°3 ,(2003) , p387.

فكرة مشابهة إلى حد بعيد بفكرة بناء"الفضاء العام" لهيبرمارس J.Hebermas، لكن حسب Martin Köhler فهناك تشكيك في إمكانية بناء هذا الفضاء العام الدولي بسبب صراع المصالح والانقسامات داخل المجتمع المدني على المستوى العالمي، ويرتبط بناء المجال العام وفقا لـ Köhler إلى وجود بنية سلطوية لنظام قائم على مبدأ المساءلة والمحاسبة والذي لا وجود له على المستوى عبر الوطني.[1]

نستنتج هنا أن استخدام مفهوم المجتمع المدني في العلاقات الدولية اليوم هو استخدام معياري إلى حد كبير، وهو واحد ركائز بناء نموذج جديد للحكومة العالمية التي لا يمكن إعادة تأسيسها إلا من خلال إحداث"نقلة" في المفهوم في حد ذاته والنظر في مفهوم السلطة وإصلاح المؤسسات المؤطرة لهذا الفضاء العالي عبر الوطن كما يقول-Virgile Perret.

2- الأدوار الجديدة للمجتمع المدني وتراجع الهيمنة الدولتية

ينظر هيجل Hegel إلى المجتمع المدني على أنه نتاج للدولة، كما يتحدد شكل الدولة وطبيعتها كنتيجة للطريقة التي يتمثل بها المجتمع المدني، فهو يعتبر وحدة عاجزة وهو في حاجة دائمة إلى المراقبة من قبل الدولة. لكن ونتيجة للتغيرات التي عرفتها المنظومة الليبرالية وتطور الحاجات الإنسانية والمفاهيم المرتبطة بها، فقد تغيرت أيضا مضامين مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة وأصبح بالإمكان تحديد شكل العلاقة بينهما بناءا على شكل وطبيعة النظام. فالأنظمة الشمولية والديكتاتورية تعمل على تقليص دور الفاعلين الاجتماعيين،

[1]-Martin KOHLER ,"From the national to the cosmopolitan public sphere" in Danièle ARCHIBUGI, David HELD and Martin KOHLER, "**Re-Imaging political community :studies-in cosmopolitan democracy**," First Published, USA, Stanford University Press, 1998, pp231-240.

بالإضافة إلى الانحسار في دور الدولة (حتى في الدول والمجتمعات الديمقراطية) بسبب عدم القدرة والتحول في الوظائف والمهام.

إن انحسار وظائف الدولة في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية لا يعني ضعفها بقدر ما يعني إحلال المجتمع المدني محلها، وبهذا المعنى اكتسب المفهوم قيمة سياسية أكبر وأصبحت الاستعمالات والتوظيفات الحالية أعم وأشمل لدلالاته وأهميته، وتتجلى ذلك في التعاطي معه باعتباره أداة تحليل وتفسير لمجمل التحولات والوقائع الاجتماعية في محاولة لإعادة مقاربة علاقته بالدولة التي أرغمت على إعادة تعريف نفسها وتبديل بعض وظائفها والتنازل عن أخرى. لكن حسب العديد من المهتمين فإن ذلك لا يضعف تماما من وجود"الدولة"، يؤكد في هذا الصدد Marcel Gauchet و Putnam وPierre Rosanvallon، والأمريكي Ronald Inglehart أن وجودها يقوي كثيرا التضامن والرأسمال الاجتماعي، وإعادة إنتاج للفردانية.[1]

برزت العديد من المشاكل على المستوى العالمي بفعل تقلص دور الدولة القومية، وتبقى الليبرالية السياسية تميل إلى افتراض قدرة الدولة على التشريع والرقابة وتنظيم المجتمع وقيادة ولاء المواطنين رغم وجود أمثلة في البلقان والإتحاد السوفياتي سابقا وأجزاء من إفريقيا عن هشاشة الدولة القومية،

[1]- JEAN HOUARD, MARC JACQUE MAIN, **Capital social et dynamique régionale**, 1ere édition, Bruxelles, Editions De Boeck Université,2006 , pp26-27.

وهذا توجيه للفكر إلى أن النماذج الغربية قد لا توفر وصفة عالمية لتحقيق الوئام والتماسك الإجتماعي.[1]

انطلاقا من هذا المنظور فالمجتمع المدني ليس إضعافا لقوة دولة الحداثة، التي في المقابل تحتاج وجوده وحيويته كآلية لبقاء سلطتها وديمومتها وتكريس مبادئ العقلانية والمساواة والعدالة والتعبئة من أجل احترام إرادة المواطنين.

3ـ العلاقة التكاملية بين الدولة والمجتمع المدني

طبيعة الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني، يعتمد كثيرا على الجوانب التنظيمية والبنيوية فيها، كما أنه يعتمد كثيرا على قيمها ورؤيتها. ولهذا فمن الضروري تحديد البنية التنظيمية له داخل الدولة وكذا يجب ملاحظة البيئات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة، والتي تعد عوامل هامة تؤثر على دور وطبيعة المؤسسات، وبهذا فهي تعتبر أمرا جوهريا في تحديد نوعية العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات.

تتقاطع إذا مجموعة من العلاقات الترابطية بين المفهومين، وهذا ما يشير إلى العديد من التساؤلات الجوهرية تتباين حسب السياقات الزمانية والمكانية، وأيضا حسب الاستعمالات والتطبيقات المتباينة للمفهومين (خاصة مفهوم المجتمع المدني)، هذا الأخير عندما ننظر إلى الخلفية السياسية المؤطرة له والتي تميل إلى الأبعاد السياسية والفلسفية التي بلورتها المنظومة الفكرية السياسية الحديثة ،نجده مرادفا لمفهوم الدولة باعتبارها المجال الذي يحمي الأفراد ويضبط سلوكهم.

---

[1]-David FERGUSSON, **Church state and civil society**, 1st published, UK : Cambridge Université Presse, 2004, p53.

الدولة هي التي شجعت المجتمع على المبادرة واحتلال مواقع بقيت تحتلها منذ فترة طويلة وسهلت قانونيا وتنظيميا نشوء مؤسسات مدنية وقدمت لها الدعم المالي والتنظيمي لتقوم بالدور الجديد الملقى عليها. فالمجتمع الديمقراطي يأتي وفق هذه المقاربة مكملا وامتدادا للدولة، وهذا ما لا نلاحظه في الدولة النامية والدول العربية مثلا: أين تبدو الدولة بشكل عام بوصفها أكثر فأكثر تجسيدا لمجال المصالح الخاصة والجزئية وغياب القانون وهذا ما يؤدي إلى غياب المجتمع المدني وسهولة استعماله كأداة لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية، فيصبح غير قادر على المشاركة مباشرة في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والتحديات المجتمعية.

يضعنا تواجد هذا النموذج للدولة المهيمنة المحتكرة لعمليات الضبط والقيام بوظائف شديدة الاتساع والشمول التي تؤدي إلى تبعية المجتمع المدني وعدم فاعليته وخلق خلل وظيفي معين في الأداء الذي مصدره إخفاق الدولة القومية، أمام مسار تاريخي مختلف تماما عن ذلك الذي عرفته في هذه البلدان ومنها الدول المجتمعات العربية. وفي ضوء هذه الرؤى حول وضعية المجتمع المدني تجاه الدولة يمكننا أن نحدد صور العلاقة بينهما وهي:

1- التنسيق والتعاون. 2- التنافس والصراع 3- اختراق الدولة للمجتمع المدني.[1]

يشير Juan Linz إلى أن كل شيء يتوقف على الجدار الذي يوجد بين "الدولة والمجتمع المدني" كمحدد أساسي للاستقرار المؤسساتي. ويتحدث عن"الدولة-القومية" التي

[1]- عبد الحفيظ بولزرق،"سوسيولوجية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة"، 2008/09/20 .
<http://Abdelhafidh2007. Maktoobblog.com/1316493/>

تحترم سياستها الأصول السياسية والثقافية، وتضع آليات تأخذ في الاعتبار المطالب المتنافسة والمتصارعة في المجتمع. إن الدولة القومية حسب Linz تكون نتيجة ترتيبات بين الدولة والمواطنين على أساس "عقد اجتماعي" تعترف فيه الدولة بالانتماءات الوطنية للمواطنين أو أغلبيتهم، مع عدم استخدام هذا الجهاز ضد الدولة القومية. وهو هدف مزدوج، أولا: لضمان الاستقرار الداخلي للدولة، وثانيا: عدم زعزعتها على المستوى الدولي، من أجل هدف أساسي هو منع تفكك دولة موجودة أصلا وابتعاد عن الفدرالية متعددة القوميات Fédéralisme multinational.[1]

ثالثا: أهمية موقع المجتمع المدني في المعادلة الديمقراطية:

1ـ المشاركة المدنية ومؤشرات قياس أبعاد الديمقراطية

تعني المشاركة السياسية في الدولة الحديثة أن المجتمع المدني بتكويناته المختلفة قادر على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة بالشؤون المجتمعية، وهناك تصورات لمفهوم المشاركة يتراوح بينهما مستوى تأثير المجتمع المدني، فنجد بعض الدول تأخذ بالتصور الضيق لهذا المفهوم حيث تكون عضوية الجمعيات سلبية وغير فعالة، بينما تؤخذ في دول أخرى من منظور أعم وأشمل، وهنا يكون تأثير المجتمع المدني في حده الأقصى في إسهام الجماهير في اختيار الأهداف العامة للمجتمع والدعم الفعلي لتحقيق هذه الأهداف واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وحتى صياغة شكل الدولة نفسها.

[1]- Mohammed SAID DARVICHE,"Sortir de l'état-Nation : Juan Linz avec et au-dela de Max Weber," **Revue Internationale de politique comparée**, Vol 13, N°1, 2006, p125.

معنى هذا أن المشاركة السياسية هي عملية عميقة شديدة الارتباط بمستوى تأثير المواطنين على اتخاذ القرار وقدرتهم على التعبير الحر سواء بشكل مباشر أو من خلال اختيار ممثلين لهم، وهي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، فبقدر ما تكون الدولة تعبيرا أمينا عن مجتمعها بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة بصفتهم الفردية أو الجماعية من خلال مؤسساتهم المدنية.

تؤكد الكتابات المعاصرة على أن المشاركة تظهر أيضا من خلال عملية تنمية المجتمع في إطار ممارسة طريقة تنظيم المجتمع على اعتبار أن الهدف الأول لتنمية المجتمع هو تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود في العلاقات والاتجاهات والسلوك من خلال المواطنين أو الجهد الذاتي في المجتمع.[1]

الشرط الأساسي لنجاح الديمقراطية عندJ.Dewey و R.Meclver هو مستوى المشاركة المجتمعية في التشريع واختيار الحكومة، وأن يتم ذلك بواسطة إرجاع كل شيء للناخبين والرأي العام، ويعتبرJ.Dewey أن المجتمع المترابط هو الأكثر تفاعلا وتحقيقا للمشاركة رغم إقراره بتدني مستوى المشاركة في الديمقراطيات المعاصرة بسبب ضخامتها وعدم ترابطها، ولكن يمكن تجاوز هذا المشكل وخلق المجتمع المترابط بواسطة وسائل الاتصال الحديثة التي يمكن أن تحقق التفاعل والترابط المناسبين في الأفكار والوعي وبذلك ينشأ المجتمع المترابط الذي تسود فيه الديمقراطية ويشارك فيه الفرد مشاركة مسؤولة وواعية.[2]

---

[1]- أبو النجا محمد العمري، **النظم المجتمعية والمشاركة الشعبية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية: 2000، ص147.

[2]- مجموعة باحثين، **الديمقراطية : المفهوم والممارسة**، ط1، الجماهيرية الليبية، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996، ص ص 153-154.

تشير Wolfgang Merkel إلى أن الديمقراطية ذات الجودة العالية "igh-qualité democracy" تقاس عندما يكون للمواطنين حقوقا متساوية في المشاركة، والتمثيل والمساواة في المصالح من جانب الممثلين السياسيين لا يكون فعليا إلا إذا كانت المشاركة على نطاق واسع ومتساوية قدر الإمكان. وهذا ما تسميه بـ"باروميتر الديمقراطية"Deocracy Barometer" الذي من خلاله يقسم الدالة الديمقراطية للمشاركة إلى عنصرين أساسيين وهما:

-المساواة في المشاركة و-الإستخدام الفعال للمشاركة.

نقيس في العنصر الأول درجة عدم المساواة في المشاركة بالانتخابات وفي أشكال بديلة من المشاركة مثل حضور المظاهرات وتوقيع العرائض، والمساواة في الموارد كالتعليم والدخل، والخصائص الاجتماعية كالعمر والجنس، وعدم وجود الفجوات الاجتماعية والبنيوية. أما العنصر الثاني، فيمكن قياس الاستخدام الفعال للمشاركة في نسب المشاركة في الانتخابات والمشاركة التقليدية. [1]

تقدم Wolfgang Merkel نموذجا تحاول من خلاله إبراز أهم الأبعاد للديمقراطية The dimensions of democracy، أين نلاحظ الحرية الفرديةIndividuel liberty والمشاركة Participation كأهم بعدين من أبعاد الديمقراطية .[2]

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المؤشرات لقياس الديمقراطية ونوعيتها وعلى أساسها يتم تصنيف الأنظمة السياسية، فالنظام الديمقراطي هو الذي يسمح بأوسع مشاركة

[1] -wolfgang merkel, " participation and the quality of democracy" , 1 jan 2010< http://www.bertelsmann-stiftuag.de/cps/rde/xbcr/sid…/wolfgang%20merkel.Pdf >

[2] - wolfgang merkel, Op cit .

من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وإختيار القادة السياسيين.[1]

يتم تنظيم وخلق درجة عالية من الإنخراط في العمل السياسي بالمشاركة الفعلية في إطار المؤسسات السياسية وإعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته بما يتلاءم وصيغ المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها، ومما يحتم على كل قوة اجتماعية أن تحول موارد القوة وأشكال العمل السياسي إلى مؤسسات منظمة وشرعية، ولذلك يربط S.Hintington بين المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية والإستقرار السياسي.[2]

تؤدي عملية المشاركة السياسية إلى مستوى من التركيب والإستقلال الذاتي والتكيف والترابط للمؤسسات السياسية وإكتساب المشاركين القدرة على حل المشكلات المجتمعية وتنظيم أنفسهم ذاتيا وتحمل المسؤوليات وإدراك مفهوم المصلحة،[3] أي خلق بنية سياسية ديمقراطية قادرة على تجسيد هذه المشاركة. ولهذا تلعب منظمات المجتمع المدني أهمية بالغة في تنمية ثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تعليم المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية ودفعهم إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات وبلورة مفهوم المواطنة الكاملة للأفراد.

---

[1]- ثامر كامل محمد، " **إشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربيً**" ، **المستقبل العربي**، عدد 251 (جانفي 2001)، ص ص 118 ،119.

[2]- المرجع نفسه، ص 119.

[3]- أحمد الموصللي ولؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر، 2002، ص ص 157-158.

يتطلب الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط بين الدولة والمواطن، وتستطيع تحريك المجتمع نحو التأثير في سياسة الدولة من خلال المشاركة النشطة في كل مراحل التفاعل والتأثير وصولا إلى تعزيز الديمقراطية وترقيتها، وفي هذا الإطار يقترح Helmut Anheier نموذجا للمجتمع المدني الفعال يفسر من خلاله أربعة أبعاد مختلفة له، والتي سيتم تناولها بالتفصيل في المباحث القادمة من هذه الدراسة.

2ـ أولوية الانتقال في الدول غير الديمقراطية والمجتمع المدني "كضامن للشرعية"

أصبحت مسألة المجتمع المدني مركزية في النقاش حول الانتقال والترسيخ الديمقراطيين خاصة في الدول الانتقالية أو ما يطلق عليه دول الجنوب في الفلسفة السياسية الغربية، حيث لم يتم التعاطي مع المفهوم بشكل ملائم لمختلف التيارات الفكرية من جانب المعنى والاستخدام لفهم مشكلات المجتمع المدني في الجنوب من الناحية التاريخية، وأسيء استخدامه من أجل تحقيق غايات سياسية.

يمكن لتطور منظمات المجتمع المدني أن يؤدي إلى توفير قاعدة بنيوية لتحقيق الانتقال السليم نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية على كافة المستويات ولكل الفئات، لأن المجال أصبح واسعا أمام تمثيل المصالح الخاصة التي تتجاوز كلا من العائلة والدولة. فالعلاقة وثيقة جدا بين الديمقراطية والتحول الديمقراطي ذلك أن الديمقراطية هي مجموعة من القواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات التنافسية أو المصالح المتضاربة، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية وهو يشكل أفضل القنوات للمشاركة الشعبية في الحكم حسب

المنظرين الأوائل وحسب المحدثين أيضا الذين توسعوا نوعا ما في رصد وظيفية استخدامه في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

يرجع الكثير من هؤلاء المنظرين المعاصرين مسألة تأخر أو فشل عمليات الانتقال نحو الديمقراطية في بعض الدول (غير الديمقراطية) إلى غياب أو توقف نشاط منظمات المجتمع المدني، هذه الأخيرة التي أصبحت اليوم تقوم بشكل خاص بالجدل حول إمكانية تطوير معايير ومبادئ مشتركة (قواعد سلوك) في مجال العمل السياسي في البلدان النامية (في إفريقيا أمريكا اللاتينية أوروبا الوسطى والشرقية والعالم العربي)، وتبقى الإشارة إلى دوره كما يقولHuntington في موجة التحول الديمقراطي الثالثة بداية السبعينيات(1970) في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والبرتغال واستمرت طوال عقدين وامتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا وإلى جنوب إفريقيا ومن شرق آسيا إلى شرق أوربا. فخلال الحقبة الزمنية من(1970 إلى 1994) تحولت حوالي 60 دولة من أنظمة شمولية أو دكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية كما يمكن إدراج ما يحدث حاليا في 2011 في بعض الدول العربية(تونس ،مصر،، ليبيا، اليمن، سوريا، البحرين، العراق، المغرب، الجزائر، الأردن) من تحولات في إطار ما أطلق عليه بالربيع العربي، أين يجمع الخبراء على أن منظمات المجتمع المدني هي التي ساعدت في تبلور ونمو تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة ساهمت بشكل كبير في خلق هذه الحركيات المؤدية للتحول نحو الديمقراطية.

الهدف الرئيس من هذه الأمثلة هو أنها تدور حول فكرة أن المجتمع المدني ضروري في النقاش السياسي والعلمي ولتطور الحياة الديمقراطية وتعزيزها، وأن هناك إختلافا في التجارب ففي أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية كان له الدور البارز في إسقاط الديكتاتورية وتطوير المجتمعات والحد من قمع الدولة والمساهمة

بفعالية في عمليات الإصلاح الديمقراطي، أما في المنطقة العربية مثلا وبالرغم من التقدم الملاحظ منذ عام 1995 إلا أنه من المبالغ فيه التأكد على قيادته لكل عمليات الإصلاح.

بعد عمليات الدمقرطة Démocratisation السريعة تباينت آراء الباحثين حول احتمالات وفرص تعزيز الديمقراطية بشكل واسع، يرى بعض الباحثين والأكاديميين أن الترسيخ الديمقراطي لايزال مستمرا وبالتدريج في العديد من الديمقراطيات الجديدة وحتى في دول المركز كما يقول الأستاذ (duchaster Jules) مدير منبر(MCD) (Mondialisation/citoyenneté/Démocratie).[1] إلا أن لبعض الآخر يزعم أن هناك تراجع واسع للديمقراطية حيث أنها لم تتجذر إلا في عدد قليل من الدول.

يحتاج المجتمع المدني إلى جو ديمقراطي ينمو فيه ويؤدي فيه وظائفه وأدواره، فكلما تعززت معه دعائم الحكم المنفتح والديمقراطي الليبرالي كلما كان أكثر فاعلية، يقول Bertrand Badie أن نموذج المجتمع المدني في الدول الغربية يقوم على 03 مبادئ أساسية:

-التمايز بين المجالات العامة والخاصة.
-فردنة العلاقات الإجتماعية.
-تفضيل أنماط التضامن الأفقي داخل المجتمع على الولاءات العمودية.

تعتبر هذه الأنماط هي أساس المماثلة بين المواطنة أو الدولة الوطنية (التي تهمش الروابط العضوية التقليدية، وبين الهيكلة أو التنظيم الجماعي حيث تكون الرابطة الاجتماعية

[1]-Jules DUCHATER, « **la transition démocratique au prix de la mobilisation de la société civile** » **MCD**, n°8, (hiver 2007), p 1.

لمصلحة منطق جمعوي، إرادي، متعدد وقابل للنقض.[1] Volontaire, potentiellement multiple et révocable، ويمكن تمثيل الخصائص التي يتميز بها المجتمع المدني الغربي من خلال هذا الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): خصائص المجتمع المدني في دول الشمال[2]

النموذج	خصائص منظمات المجتمع المدني	الهيكلة	العلاقة بالدولة ومحددات النشاط
الأنجلو سكسوني وم أ، كندا، بريطانيا، ايرلندا، استراليا،نيوزيلندا	ارث مهم في العمل الجمعوي، والدفاع عن مصالح المواطنين المشتركة، مع قدرات التنظيم الذاتي	الانتماء الايديولوجي أو الأعمال التجارية	نظام تعددي – نيوليبرالي : لوبيات ونشاط ضمن أطر قانونية.
الراين : المانيا، النمسا، سويسرا، بلجيكا، هولندا	منظمات قوية وممأسسة، محترفة جدا، مع دعم مالي عمومي، ومصادر كثيرة للتمويل .	الانتماء السياسي أو الديني	الكوربوريتارية الديمقراطية: محاولة الاستقطاب من طرف الدولة، التركيز، التسيير المشترك
الاسكندنافي: السويد، النرويج، فنلندا، الدنمارك	منظمات مرنة، في خدمة المنتسبين اليها بالأساس	مجال التدخل والنشاط	
المتوسطي: ايطاليا، اسبانيا، البرتغال	آثار الصراع بين الكنيسة – الدولة، منظمات نقابية قوية جدا، مجتمع مدني حديث، تمويل عمومي - خاص	تواجد نسبي على المستوى الوطني	نظام احتجاجي : معارضة واستجواب ومساءلة

Source : Jeanne PLANCHE, **Société Civile ; un acteur historique de la gouvernance**, Paris (France): Editions Charles Léopold Mayer, 2007, p44.

[1]-Jeanne PLANCHE, **Société Civile ; un acteur historique de la gouvernance**, Paris (France): Editions Charles Léopold Mayer, 2007, p 41.

[2] - Jeanne PLANCHE, Op cit , P 44.

بينما في دول الجنوب نجد أن تجربة المجتمع المدني ضرورية ومهمة جدا نظرا لحداثة عهدها ولطابعها البسيط، والتي تتأسس فيها المواطنة على شبكة الو لاءات أو الانتماءات العرقية، رغم وجود أعداد لا بأس بها من الناحية الكمية، وقد أشار Jeanne PLANCHE لمجموعة من التطورات البنيوية للمجتمعات المدنية في دول الجنوب والتي عادة ماتخضع للسياقات الايديولوجية والسياسية الموجودة في هذه الدول، بالاضافة الى تأثيرات التفاعلات الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية ONG، كما أصبحت الدول تسمح بنوع من الحركة للنخب للتعبير عن آرائها في اطار منظمات المجتمع المدني.[1]

بالنظر إلى ما سبق التطرق إليه حول العلاقة بين وظيفية المجتمع المدني وفكرة الديمقراطية في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وبالنظر إلى المناقشة بين بعض المداخل النظرية في تقديم قراءات متباينة حول مضمون المفهومين، فإننا سنحاول أن نختزل ذلك بتقديم شكلين في محاولة منا الإحاطة بالديالكتيك الديمقراطي وأهم متغيراته وكذا فهم الأبعاد المحيطة بفكرة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة والسوق، والتي حاولنا تصنيفها وقياس فعاليتها والتمثيل لها من خلال إجراء مقارنة بين المجتمعات المدنية في الدول الغربية(الشمال) ودول الجنوب.

توصلنا إلى أن المجتمع المدني يكون "فاعلا" عندما يسمح بظهور عقلانية اجتماعية مشتركة قائمة بذاتها ومستقلة عن الدولة والسوق دون استبعاد الفواعل التي تؤثر فيه(المنظمات الدولية/النسق الدولي)، والتي تعتبر كلها عوامل تفسيرية لفهم كيفية ومستوى ومدى تأثير تفاعلاتها على ديناميكيات التحول

[1]- Jeanne PLANCHE, Op cit , p 46.

الديمقراطي وعمليات الدمقرطة، التي أصبحت تتضمن أبعادا ومتغيرات ومؤشرات جديدة تقوم عليها، ويمثل الشكل الموالي تفسيرا لأبعاد الديمقراطية بناءا على الجدل حول أشكالها وأنواعها وأهدافها[1].

الشكل رقم (01): الديالكتيك الديمقراطي ومتغيراته

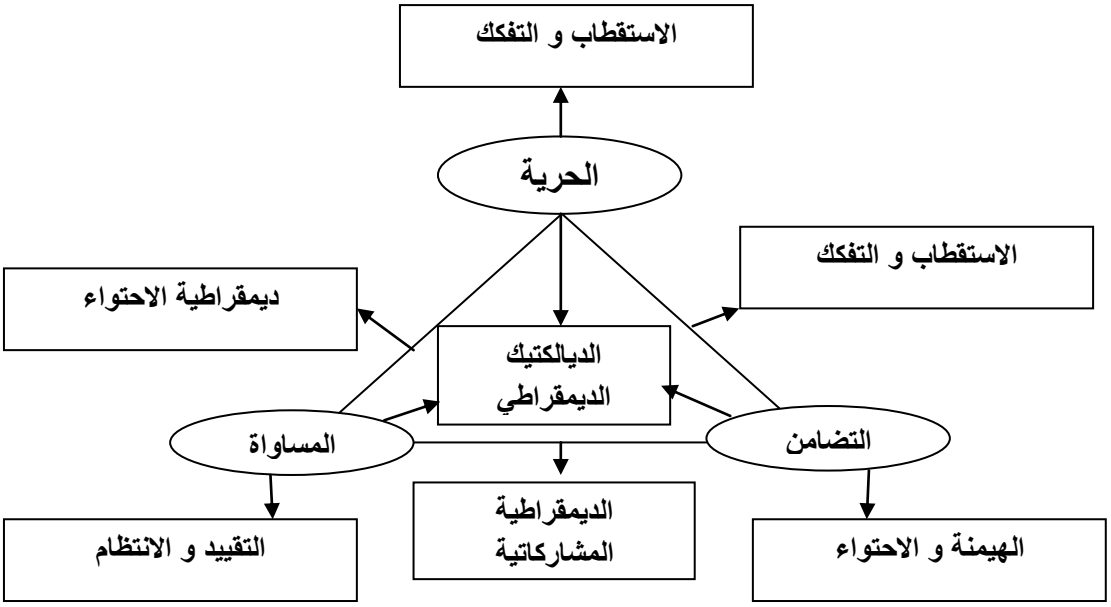

Source : Sébastien SAINT-ARNAUD et Paul Bernard, « convergence ou résilience: une analyse de classification hiérachique des régimes providentiels des payes avancés », Sociologie et Sociétés, vol 35, n° 1, 2003, p 67.

[1]-Sébastien SAINT-ARNAUD et Paul Bernard, « **Convergence ou résilience : une analyse de classification hiérachique des régimes providentiels des payes avancés** », **Sociologie et Sociétés**, vol 35, n° 1, 2003, p 67.

يحاول في هذا الاطار Boyer ROBERT تحديد وإبراز التقابل بين الأضداد (الدولة، السوق، المجتمع المدني) والتجاور المعقد بينها والسعي إلى السيطرة على عملية الضبط أو التنظيم المؤسسي على المستويين المحلي والعالمي، فيتحدث عن علاقة تعاونية بين السوق والمجتمع والمجتمع المدني من خلال "الشبكات والثقة والتعاون"، عن علاقة تنسيقية وتقوم على المعلومات بين الدولة والسوق، وعن اعتماد متبادل وتنظيم في اطار القانون والدستور بين الدولة ومختلف التنظيمات، وعن علاقة تعاونية تقوم على الاتفاق وتحكمه القواعد والقيم بين التنظيمات والمجتمع المدني.[1]

تم الوقوف في إطار فحص أداء المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية عند المنظورين الوظيفي والبنيوي، فالأول هو الذي يأخذ في الإعتبار وظيفة منظمات المجتمع المدني من حيث هي مجالات فعل ونتاجا خصوصيا مرتبطا بآليات اقتصادية وسياسية تتميز بالحرية، بما يحول المجتمع ككل إلى فضاء مواطنة وحريات، قائم أساسا على المشاركة الفاعلة عبر ترسيخ سلوكات ديمقراطية. أما المنظور البنائي فيرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الاجتماعي من خلال علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل "الدولة" و"السوق" بكونها عنصرا يؤدي إلى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعا للمجتمع السياسي الذي تعبر عنه الحكومة القانونية المستعملة للإكراه / السلطة من أجل المحافظة على النظام.

تتغير درجة الإكراه تبعا لأهمية هذا الأخير وفعاليته ولطبيعة العلاقة بينه وبين المجتمع السياسي، فإذا كان فاعلا

[1]-Boyer ROBERT," **les institution dans la théorie de la régulation**" , **Cahiers D'économie Politique**, 2003/1, n° 44, p 95.

تتجسد الشرعية القانونية عبر المشاركة في صنع القرار والعمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات والدفاع عن الحقوق والتمكين للقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير.

3-تفعيل الهيكلة الدستورية"الهشة" وبناء نسق قانوني داعم لحقوق الإنسان

تكتسب عملية التشريع أهمية خاصة جدا لأنها تتأثر كثيرا بالمعطيات السياسية القائمة وبمدى ملاءمتها وتكيفها مع مستوى التعقيد السياسي للأنظمة في اتجاهها نحو تبني إصلاحات هيكلية ودستورية تحقق جودة في الإدارة والحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز الفرص للمشاركة الفاعلة واحترام حقوق الإنسان، وبناء أطر ومؤسسات سياسية تتمتع بالقدرة على صياغة "معايير الجودة" في الحكم، والكفاءة على صنع السياسات العامة الجيدة، وكذلك الصياغة التشريعية الجيدة.

عملية البناء التشريعي للدولة[1] وتفعيلها، يكون بالاستجابة لمؤشرات عملية وإجرائية

محددة تنطلق من ضرورة الاحترام لمبدأ "سيادة القانون"، والشفافية في صنع القرار، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة، فكلما كانت صناعة التشريع تشاركية وتتحلى بالشفافية كلما كانت داعمة لمنظومة الحكم الجيد وسيادة القانون.

رغم التطور الكبير في آليات تدعيم سيادة القانون إلا أن هناك الكثير من التحديات التي لا تزال قائمة خاصة في الدول التي لم تتمكن بعد من تفعيل هيكلها الدستوري وبناء نسق قانوني يتلاءم مع الواقع السياسي. في هذا الصدد يشير الخبراء على

[1]- هناك من يقول بضرورة أن تتميز عملية البناء التشريعي ب "المرونة ، التوازن ، المنطقية ، الواقعية ، الموضوعية" .

ضرورة وجود بناء مؤسساتي يمكن من تحقيق مبدأ "سيادة القانون" ضمن إطار قانوني تام ومتناسق، ومؤسسات واضحة الصلاحيات متمايزة بنيويا ومتكاملة وظيفيا، وسلطة قضائية ذات كفاءة ومستقلة تكفل حماية القانون والتشريعات وتضمن احترام حقوق الإنسان، ومشاركة المواطنين في صنع القرار والمساواة بينهم أمام القانون.

يعتبر مبدأ سيادة القانون التزاما "فعليا" من طرف أعضاء المجتمع وسلطات الدولة باحترام القانون كأساس لمشروعية "الفعل"، وهذا ما يتطلب حسب الخبراء القانونيين دائما ارتفاع القانون وسموه عن الدولة والاشخاص وتظهر هذه الرفعة في مضمون القانون لا في مجرد الالتزام بأحكامه، فيجب أن يكون مضمونه "كافلا" للحقوق والحريات للأفراد والمواطنين.

هذه الحقوق والحريات هي الشرط الأساسي لممارسة الديمقراطية، وإذا كان الدستور ينظم علاقات سلطات الدولة فيما بينها فإنه فوق ذلك يكفل احترام الحقوق والحريات للأفراد في مواجهة الدولة، والدستور وفق هذا الوصف يعتبر أداة فعالة لحماية هذه الحقوق والحريات واحترام حقوق الإنسان وما يربط ذلك من قيم التسامح والحوار وقبول الاختلاف وقيم الشفافية والمحاسبية، وأدى انتشار هذه القيم إلى تأسيس منظمات غير حكومية تتبنى قضايا حقوق الإنسان وتراقب وترصد عملية التحول الديمقراطي، كما أدى إلى ظهور المجتمع المدني العالمي الذي اتجه نحو تأسيس شبكات دولية وإقليمية معنية بالدفاع عن هذه القيم على المستوى العالمي.

لقد ارتبطت حركة حقوق الإنسان العالمية بسلسلة طويلة من التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية تشكل نظاما متداخلا

يصعب الفصل بين عناصره، وأصبحت الوثائق التشريعية الخاصة بحقوق الإنسان تتسم بما يلي:

1- **التكامل:** حيث أصبحت التشريعات الدولية مكملة للتشريعات الوطنية.

2- **الانسجام:** منسجمة ومنظمة فيما بينها.

3- **التطور:** تمتلك من عناصر المرونة والتطور ما يجعلها متلائمة مع التغيرات العالمية.

4- **التنوع والثراء:** أصبحت تستوعب أبعادا وميادين مختلفة ومتنوعة، وهذا التنوع يرجع إلى الأنواع الكثيرة التي تنطوي عليها تلك الحقوق.

وقد كانت لهذه الحركة نتائج مهمة منها:

- ❖ التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ مع الحكومات.
- ❖ اهتمام الدول بقضية الاصلاح والقيام بإنشاء مؤسسات وطنية معنية بقضايا حقوق الإنسان.
- ❖ اضطلاع منظمات حقوق الإنسان بمهام سياسية غير تقليدية لم تمارسها من قبل- مثل الإشراف على الانتخابات.

للتدليل على الأهمية التي أصبح يكتسبها مفهوم حقوق الإنسان على المستوى الدولي، وارتباطه الوثيق (بنيويا ووظيفيا) بمفاهيم وفواعل أخرى لا تقل أهمية، سنرصد هذا الشكل الذي يفصل نوعا ما هذا الارتباط.

الشكل رقم (02):النشاط الاجتماعي وحقوق الإنسان.[1]

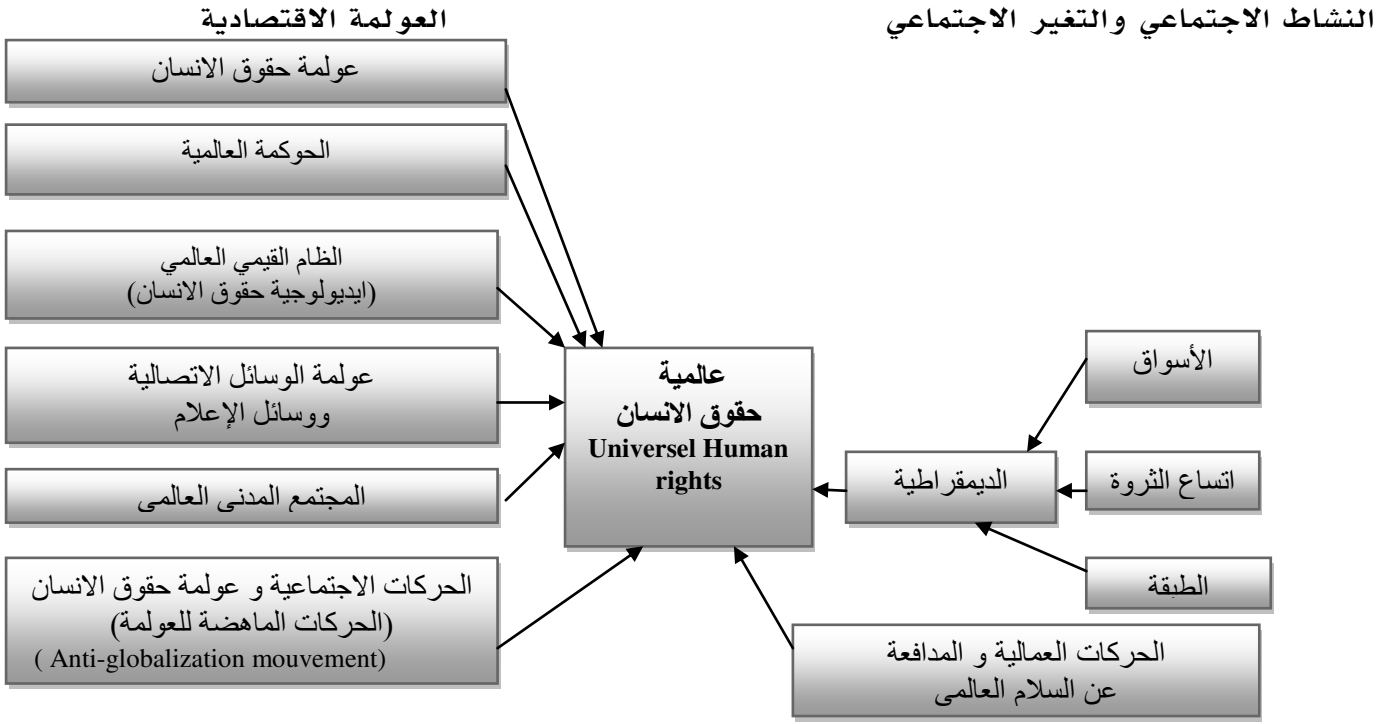

[1] -Rhoda.E, Howard- HASSMANN, " **The Great Transformation II ; Humann Rights leap- frogging in the Erea of globalization**" 24.09.2011, < http:// www. Globalautonomy- ca/ globa/1/ article. Jsp ? index=. >

المحور الثاني: المجالين العام والخاص وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

لهدف مقاومة ازدواجية المفاهيم يجب النظر في الواقع النظري للمجتمع المدني لكن في معنى مختلف تماما، ومن الضروري أيضا البدء بالمناقشة حول التمايز بين المجالين العام والخاص لا على أساس أنه متجذر في القانون البرجوازي كما يعتقد Althusser، ولكن على أساس الاتساع والدقة في العديد من المجالات المؤثرة.

أولا: الحدود بين المجالين العام والخاص

لتشخيص الأزمة التي ظهرت في الثمانينات حول رفض الدولة« Le rejet de l'Etat » يرى Bértrand JAQUILLAT ''أن هذا الرفض يترجم بشكل طبيعي بالرغبة في تصحيح الحدود بين المجتمع المدني ومجال التأثير الدولتي''، ويمكن العثور على هذا التمثيل المزدوج في أعمال بعض النقاد اليساريين الذين يستخدمونه عادة للهجوم على كل المفاهيم "الدولتية" وهذا ما يفسر حسبهم حالة أوربا الشرقية (مثل بولندا) التي فسرت فيها الأزمة بأنها بين المجتمع المدني ضد الدولة. وهذا كله يحدث باعتباره محاولة لإعادة تعريف المجالين الخاص والعام.

تم إحياء الحوارات والمناقشات العلمية حول مفهوم المجال العام Public Sphere منذ أن قام Habermas بنشر كتابه "التحول البنائي للمجال العام Structural transformation of the Public sphere والذي يحدد من خلاله مفهوم المجال العام على أنه فضاء للتفاعل أو التواصل الفكري واللفظي، من أجل بناء حد أدنى من الاجماع الوطني حول القضايا والاشكاليات المرتبطة بالولاء والمشاركة والتوافق السياسي في المجتمع، دون اعتبار للفروق الاجتماعية.ولعل أكثر بحوث Habermas

اكتمالا هو كتابه الثاني عن نظرية الفعل الاتصالي، حيث يميز بين ما يدعوه "العالم الحيوي" وبين "النظام"، وهو تمييز يقترب إلى حد ما من التمييز بين المجال الخاص والمجال العام.

كان هدف Habermas في استخدام مفهوم المجال العام للتأكيد على وجود حيز للمنطق والعقل يعكس سلطة جديدة كان على الدولة الحديثة إدراكها، فطبقا له يخضع العقل لجملة إملاءات تقوم بوظيفتها بحسب الغاية والوسيلة، فمقاربته الأساسية في نظريته عن المجال العام بحسبانه فضاء (للتفاعل) عبر التواصل اللغوي للتباحث فيما هو مشترك تبقى ذات أهمية كبيرة في جهود التنظير والتأصيل للمجال العام،[1] وكانت النتيجة للحوارات النقدية التي تضمنها المجال العام تشكل ثلاث دوائر رئيسية لمجالات فرعية مكونة له وهي:

- المجال الاجتماعي .
- المجال المدني أو الخاص.
- المجال الاقتصادي.

يعتبر المجتمع المدني هو الممثل للمجال المدني (الخاص) وإن كان يتقاطع مع المجالين الآخرين، وتعتبر مناطق التماس بين هذه المجالات هي المحرك الأساسي للمجتمع نحو الديمقراطية، فالدول في مراحل التطور الديمقراطي تنتقل إلى خلق مناطق تواصل بين المجالين العام والخاص، فالتفاعل بين الفضاءين وبين المجتمع المدني والدولة من خصائص الدولة

[1] - Deirdre CURTIN ,« Private interest Representation or Civil Society deliberation, a Comtomporary dilemma for European Union Governance" , **Social and Legal Studies**, Vol 12 (1), p 58.

الحديثة، وهذا لا ينفي مطلقا وجود مشاكل مفصلية عند التطبيق (عمليا).[1]

وضع من الناحية العملية بعض المنظرين تمييزا واضحا بين المجالين العام والخاص وبالتالي التمييز بين الحدود السياسية والمدنية والمجتمع المدني والدولة، وأيضا لتجاوز الخلط بين القطاع العام والاستقلالية الفردية، وهذا كله في إطار تفاعلي حيث يتم التفاوض على جدلية الخاص والعام، وهنا يلعب المجتمع المدني دور الوسيط والرابط للتفاعل الإيجابي بينهما (الدولة) و(الفرد). وقد حاول Arnaud SALES التمثيل لقطب الدولة (Pole of State) الذي يوجد ضمنه المجال العام (Public Sphere)، وقطب الأفراد (Pole of Individuels) الذي يوجد ضمنه الفضاء الخاص (Private Sphere)، وقد مثل للتفاعلات الموجودة بين القطبين والفضاءين لعام والخاص، كما صنف المجتمع المدني ضمن قطب الأفراد والذي يساعد كثيرا على خلق هذه التفاعلات الايجابية بين القطبين والفضاءين، حيث ينظم الجدل القائم في الفضاء الخاص بالنسبة للأفراد والتي يتشكل وفقها الرأي العام عن طريق إعادة هيكلة مطالب الجمهور بحقوق جديدةRestructuring of The public Demands for new rights، وفي المقابل تسعى الدولة على تأطير الفضاء الخاص عن طريق التنظيم، التخصيص، الاستيعاب , Regulation . Allocation , Absorption [2]

[1] - Juliette VAN WASSENHOVE., "**Etat Société Civile et changement politique en Malaisie**", Mémoire pour le DEA, Institut d'étude Politique de PARIS (IEP) : PARIS:2002, pp 22- 23.

[2] - Arnaud SALES ," **The Private, the Public and Civil Society: Social Realms and Power Structures**", **International Political Science Review** , Vol 12 , N°4 , (1991) , P 298.

بعد استعراض الحدود بين المجالين العام والخاص والوصول إلى وضع تصور حول التفاعل المستمر بينهما من خلال علاقات معينة يتحدد بها مستوى التداخل والتأثير، فالمجال الخاص يمكن أن يعيد تشكيل العام الذي يمكنه أن يعيد تنظيم المجال الخاص بقواعد تنظيمية، ولهذا فطريقة تناول ودراسة العلاقة بين المجالين لا يجب أن تكون ضيقة أو بسيطة. وللتدليل على ما تم استعراضه هناك من يقول من الباحثين بأن "السلطة توجد في العلاقات المتباينة، وسلطة الدولة ليست سوى الهدف النهائي من التحليل،وهي مبنية على السلطات الجزئية الفردية، الموحدة، والمنسقة من الجانب المؤسساتي والممارساتي".

1ـ جدلية التكامل والمعارضة بين "الفرد" و"الدولة"

يتحدد المجال الاجتماعي بقطبين يتفاعلان ويشكلان حدودا لعمليات متشابكة ومعقدة وجدلية في آن واحد، هذان القطبان هما المجال العام الذي تشكله الدولة، والمجال الخاص الذي يمثله المجتمع المدني، فالدولة هي بنية قوية وهامة بمؤسسات تمثل مركز السلطة الرسمية وهيمنتها، وأنساق غير رسمية تمثل جزءا من النسيج الاجتماعي وتؤثر فيه وتمارس أيضا مسيطرة بنوع ما من التفاعلات، وهذا ما يشكل بينهما جدلية من التكامل أحيانا ومن المعارضة أحيانا أخرى .

إنه ولمقاربة مضامين هذه الجدلية سوف نحاول أن نركز على مستويين هما:

- تحليل الظواهر الاقتصادية.

- المقاربة التي قدمها Habermas حول " الفعل التواصلي".

بالنسبة للجانب الاقتصادي فإن إنتاج رأس المال في المجتمع لم يعد من اختصاصات الدولة والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها

وأساليبها الهيراركية في الإدارة والتسيير، فالعديد من الشركات الخاصة أثبتت قدراتها على الإدارة الرشيدة لمواردها وتقويض سلطة الدولة التقليدية، وأصبحت قوى اقتصادية ثم اجتماعية رئيسية ومصدرا لإنتاج رأس المال. يقول: Robert Fossaert أن هذه المؤسسات هي حاملة إمكانيات الدولة، [1] فمن خلال هذه المقاربة الاقتصادية يمكن أن نستنتج أن هناك نظامين للنفوذ مترابطين على نحو متزايد في جدلية التكامل والمعارضة بين الدولة والمؤسسات الرأسمالية الحديثة، يؤثران "فعليا" في القضايا الرئيسية والنسيج المجتمعي وفي تراكم وتماسك المجتمع، وفي الإنتاج والتوزيع وإعادة التوزيع لرؤوس الأموال والقيم.

تمثل المؤسسات الرأسمالية الحديثة مراكز للقوة المهيمنة بسبب تأثيرها على النشاط الاقتصادي وانتشارها الواسع، وجمعها لمختلف وحدات الأعمال القادرة على العمل بشكل مستقل مع التنسيق والتنظيم بخلق تسلسل هرمي، وهذا يعني من الناحية العملية حسب Chandler وجود آليات إنتاج وتوزيع واحدة منسقة ومنهجية وعقلانية، ويشير أيضا Chandler إلى حقيقة أساسية أن المؤسسات البيروقراطية الجديدة لم تغير حقا في المجال الاجتماعي باعتبارها القوة الرئيسية في إنتاج الرأس المال، ولكن بإنشائها لآليات جديدة للتحكم وتوجيه العلاقات. [2]

بالنسبة للنظرية التي قدمها Habermas حول"الفعل التواصلي"، فقد اقترحها كمقاربة أخرى لفهم المجالات الاجتماعية، فيجب وضع تصور للمجتمع ونظاما للتنظيم الذاتي لان التحولات الجديدة أدت إلى الانفصال التدريجي للروابط بين

---

[1] - Robert FOSSAERT, **Etat et société** , tome 5 , Paris: Edition la Seuil, 1981, p 214.

[2] - Arnaud SALES , Op.cit , P 304.

البنى التقليدية المعيارية الاجتماعية (كالقرابة، والانتماء الديني والشبكات الاجتماعية) والنظامية المتعلقة بآليات عمل المجالات الوظيفية.

إن تنظيم علاقات التبادل في اقتصاد السوق وإضفاء الطابع المؤسسي على السلطة السياسية في الدولة الحديثة أدى إلى بروز نظم فرعية مستقلة، حيث يمكن التفريق والتمييز في النظام بين نظم فرعية اقتصادية وسياسية ترتبط ارتباطا وثيقا وتشكل نموذجا للتشابك الأوتوماتيكي للعلاقات العامة-الخاصة، ولهذا نقترح هذا الشكل الذي قدمه Habermas حول المجالين العام والخاص وأهمية الدور الذي تلعبه الأنظمة الفرعية في إنتاج الثقافة وتشكيل الرأي العام عن طريق شبكات الاتصال. [1]

2ـ المجال الاجتماعي وأهم التصورات حول " تمثيلية" المجتمع المدني

تأخذ مسألة تمثيلية المجتمع المدني تضاربا في الآراء بين المنظرين، فهناك من ينفي نفيا تاما الربط بين المفهوم ومصطلح التمثيل، فمن وجهة نظر هؤلاء الخاصة المجتمع المدني هو مجال للمشاركة المباشرة والنشطة للمواطنين في حين يشير التمثيل إلى الإجراءات والعمليات التي يقوم بها المواطنون للتأثير على صنع القرار السياسي وتصرفات المسؤولين.

فقد حاول بعض المهتمين-خاصة في أوربا- مع تطور برامج البحث حول أهمية المجتمع المدني في الحوكمة والديمقراطية المشاركاتية على المستوى الأوربي وتشكيل المجتمع السياسي الأوروبي، تأكيد المكانة التي بات يمتلكها هذا الأخير، ويؤكد Trenz و Fossum بأنهما يمتلكان نظرة مغايرة عن نظرة أولئك الذين يعتقدون بأن برامج إشراك المجتمع المدني في الحركة في الاتحاد الأوروبي قد انتهت.

---

[1] - Arnaud SALES , Op.cit , P 306 .

قد يكون تناول مسألة التمثيل - رغم كل وجهات النظر- مختلفا نوعا ما هذه المرة فالاتحاد الأوروبي باعتباره دولة ناشئة تسعى إلى بناء فضاء اجتماعي للمواطنين بتمثيلية تحاكي المجتمع المدني مع المواطنة النشطة التي ترتبط بالأساس بعلاقات اجتماعية نابعة من المواطنين المشاركين في هياكل الحكم التي تمتد خارج الحدود الوطنية وليس مجرد مجموعة من الحقوق الممنوحة لهم ما قبل الاتحاد الأوروبي.

حسب Hans TRENZ وJohn Erik Fossum هناك جدل حول الدائرة الاجتماعية الأوروبية من حيث التمثيل"الجماعي" للشعب وأن المجتمع المدني هو المؤسس للحكم القائم على المشاركة المجتمعية داخل المجال العام، فالمواطنين والمجتمع المدني يعتبران من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي كشركاء في الحوكمة، وهذا يترجم اجتماعية محددة تشير إلى المصالح العامة والحقوق الأساسية وتؤسس لنموذج نوعي للديموقراطية والمشاركة المدنية.

يؤكد الأستاذين Ulrike Liebert و HANZ – Jorg TRENZ (مركز الدراسات الأوروبية) في 17-19 ماي 2007[1] مع بعض الباحثين من أوروبا وروسيا ووم أ في ورشة عمل بمدينة بريمن Bremen الألمانية إمكانية إعادة تشكيل الديمقراطية وفق اقترابات جديدة تركز على الفضاء العام وإمكانية وجود مجتمع مدني أوروبي من منظور جديد يساعد على إعادة بناء الديمقراطية من أسفل- Reconstituting

[1]- ERIK. O. Eriksen and John Erik FOSSUM, ARENA Working Paper, Centre For European studies, Oslo, Number 5, May 2011, pp6-7. <www.Recon projec.eu/projectweb/portaRproject/RECONWorkingPapers.Html.>

Democracy from below في التجربة الأوروبية، وتشكل المجال الأوروبي العام.

يوضح Beate KOHLER-KOTCH تصورا لدور منظمات المجتمع المدني CSOs في إعطاء مفهوم ومعنى واضح لتفضيلات المواطنين والإجابة عليها وتحويلها إلى قرارات بالتفاعل مع اللجان المكلفة بصياغة الاقتراحات والقرارات، على أن تكون خاضعة لمستويين من المساءلة والمحاسبة، وهذا يشكل مؤشرا رئيسيا للتمثيل الناجح Successful representation أو كما يسميه البعض High quality of representation (التمثيل النوعي) الذي يتوافق مع اهتمامات المواطنين، وتطبق فيه إجراءات مؤسساتية تدعم انتقالا كفؤا للمطالب (المدخلات Inputs) وإجراءات من المحاسبة المستمرة والدائمة. [1]

ثانيا: المجتمع المدني وإعادة تشكيل الرأي العام.

1- النمو الديناميكي للمجتمع المدني والصياغة الجديدة للرأي العام

كما تم الإشارة إليه أن المجتمع المدني هو عنصر أساسي في المجال الخاص ويلعب دورا محوريا في العلاقة بينه وبين المجال العام، وهو " المكان الذي يوجد فيه المجال الخاص ويتلاحم فيه المجال العام باستمرار عن طريق علاقات الاتفاق أو التوتر"، وحسب Freund فالرأي العام هو عنصر من هذه الجدلية بين المجالين، وهو الذي يشكل ضغطا على الحكومة والسلطة وتوجيهها نحو تبني بعض المطالب والآراء التي تصدر من الجماعات والجمعيات المدنية.

[1]- Beate KOHLER-KOTCH , **" Civil Society and EU Democracy representation "** , **Journal of european public policy** , 17-1(january 2010) , pp108- 109.

تسعى منظمات المجتمع المدني لتوجيه الرأي العام والتحكم فيه بوسائل وأدوات تستخدمها لجمع عدد كاف من الأفراد لممارسة الضغوط، فالعديد من الباحثين خاصة الغرامشيين والغرامشيين الجدد يؤكدون أهمية ما تؤسس له الصفة الإرادية الممنوحة للمجتمع المدني من تعددية تسود المجتمع الحديث، ويرى Robert Cox بأنه شكل معركة حاسمة بالنسبة للمواطنين لاستعادة السيطرة على الحياة العامة، وكعامل محتمل للتغيير في الدولة. [1]

يرى آخرون مثل Jurgen Habermas بأن المجتمع المدني ضروري للدفاع عن الديموقراطية ضد التهديد الذي تشكله بيروقراطية الدولة الحديثة التي تسعى لتشمل المزيد والمزيد من الحياة الاجتماعية بدلا في إيجاد حلول للمشاكل (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) للمواطنين، وأصبح ينظر الآن للمجتمع المدني على أنه القادر على إيجاد الحلول لهذه المشاكل بدلا من الدولة فهو ضروري لحماية الرأي العام المستقل وسلامة الفضاء العام. [2]

لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل الرأي العام سواء على المستوى المحلي الإقليمي أو الدولي، فلم يقتصر دورها في توفير الأدوات اللازمة للمواطن التي يمكن استثمارها واستغلالها كوسائل ضغط فحسب بل بالانضمام إلى التجمعات والتكتلات الاجتماعية والاقتصادية ما يمكنه من التفاعل والقدرة على ربط الوقائع وبلورة الأفكار حول الأحداث على المستوى المحلي أو العالمي، وهذا كاف لاحتمال ممارسة هذا المواطن للتأثير على اتخاذ إجراء معين بطريقة

[1]- Muthiah Alagappa, **Civil Society and Political Change in Asia**, Stanford University Press, Stanfdord, California, 2004, p 29.
[2]-, Idem, p 29.

مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فإنه من متطلبات خلق رأي عام فاعل وجود منظمات مجتمع مدني حرة ومسؤولة تستطيع أن تدفع بالمواطن نحو تبني مواقف (منطقية) بشأن قضايا مجتمعية، وخلق التأثير الواعي والفعال من خلال أدوات ووسائل عدة تعتمد على حجم وعي القائمين فيها، كما توفر الفضاء والوسائل لتوضيح وتجميع المصالح العامة وتشكيل الرأي العام.[1]

تأخذ عادة مساهمة المجتمع المدني من الجمعيات المستقلة والأفراد حسب D.Woods [2] في مقاله: "المجتمع **المدني في أوروبا وإفريقيا: الحد من سلطة الدولة من خلال المجال العام** "دور تشكيل الرأي العام والتأثير على صنع القرار الحكومي وإعادة تحديد نمط الحكم، ولذلك حسب Woods يعد وجود مجتمع مدني قادر على البقاء قوة حاسمة في جدول الأعمال لتعزيز الديمقراطية في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية.

2ـ ضبط السلطة المطلقة للدولة وخلق الفضاء السياسي "المتوازن"

تقوم العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني ومؤسساته والرأي العام على إبراز طبيعة التأثير المتبادل بينهما، ففي الوقت الذي تسعى فيه كل المجتمعات إلى التأسيس لصور نمطية "للتفكير" و"السلوك" الفردي والجماعي، أصبح مفهوم الرأي العام واحدا من المواضيع الهامة في علم السياسة، فأصبح مؤشرا مهما خاصة في الديمقراطيات المعاصرة من زاوية قدرته على توجيه نظم الحمم وترشيد الممارسة وتوجيه السياسات العامة، واتخاذ القرارات التي تتلاءم مع "الحاجات" و"الرغبات" الجماهيرية.

---

[1]- Muthiah Alagappa , op-cit, p 51.

[2]- D. Woods ,"**Civil society in Europe and Africa: Limiting Sate power through a Public sphere" journal of Modern Africa Studies**, 35(2) , PP 77-100

إضافة إلى ذلك فقد بدأت كافة النظم السياسية على مختلف بناها وهياكلها محاولة التعرف على الرأي العام وقياسه في مختلف الموضوعات وتحقيق الاختيار الأمثل والجيد للقرار الصادر من طرف صانعيه، وأصبحت عملية قياسه واستخدام استطلاعات الرأي العام أحد المؤشرات الهامة لتحديد الدرجة التي يبلغها أي مجتمع من المجتمعات على مقياس التطور الديمقراطي، فالأنظمة تسعى دائما إلى تحقيق "الشرعية"التي يتحدد فهمها المعياري في مستوى "مقبولية السلطة اجتماعيا" Social acceptance of authority.

يتحدث" Peter GRAF وVon KIELMANN SEGG " عن أن معالجة الشرعية كمتغير في المجتمعات يكون بالنظر إلى "الصلاحية" الاجتماعية لمفهوم الشرعية في المستوى الأول، وإلى البعد المعياري للمفهوم في المستوى الثاني، ويمكن توضيح هذين المستويين من خلال هذا الشكل التالي الذي يحدد العلاقات بين مجموعة عناصر تشكل في الخير مفهوم الشرعية الديمقراطية.

الشكل رقم (03): مفهوم الشرعية الديمقراطية.[1]

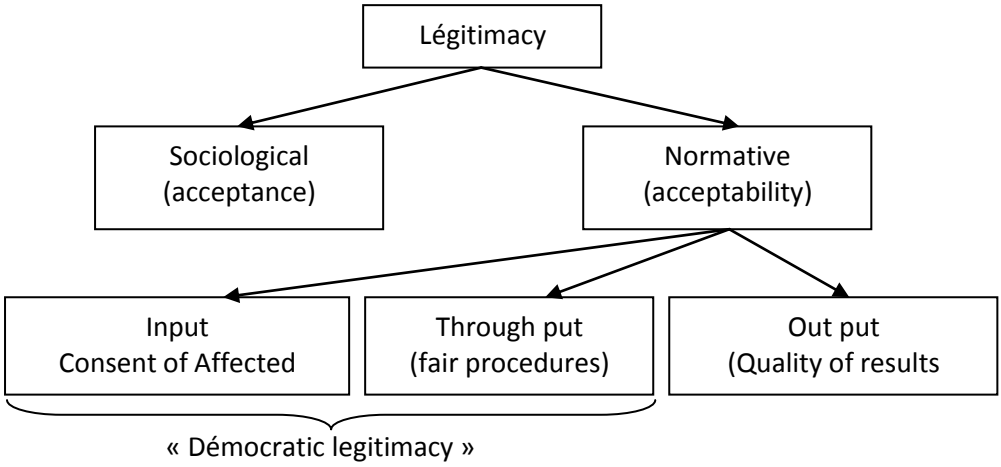

تسود في النظم الديمقراطية حرية في الفكر والرأي والاعتقاد، وتتعدد وسائل الإعلام والاتصال ويكون الوعي السياسي للمواطن عاليا واهتمامه بالقضايا ذات الشأن العام والمشاركة ثابتا ومستمرا ويتسم بالعقلانية، لهذا نجد البنية التكوينية لمنظومة القيم متلائمة مع التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، على خلاف المجتمعات الأقل تقدما على مقياس التطور الديمقراطي. وهنا يبرز دور المجتمع المدني في تشكيل الإطار الذي يسمح بخلق وتوجيه الرأي العام وخلق فضاء من العلاقات التفاعلية بين الدولة والمواطنين وبين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والدولة دون تدخلها، على أن يقتصر دور الدولة على تطبيق القوانين الضامنة لحسن الأداء دون تدخل في آليات التشكل والتنفيذ، ويعتبر دور المجتمع المدني من أهم

1- Klaus DINGWERTH, **The new transnationalism : transnational Governance and Democratic Légitimacy** , First published, New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2007, p 29.

الأدوار في تحرير الأجهزة والمنظمات والأفراد والسلوكات وحتى المنظومة الفكرية من مظاهر الهيمنة الدولتية.

إذا كانت الثقافة الديمقراطية هي المنطقة الحساسة في بنية مجتمعاتنا المعرفية فإن الضوابط التي تؤسس لها منظمات المجتمع المدني في الوعي الجماعي تسمح بالتفاعل الحر بين الثقافات والأفكار المتباينة حيث لا يستطيع الفرد من خلالها أن يفهم ويدرك ويفسر الأشياء، ما يؤسس "لأفعال" و"سلوكات" إيجابية لا تصبح عائقا في التطور الاجتماعي والسياسي.

فحسب Jean LECA فإن المجتمع المدني يخلق الفضاء السياسي الذي يحمي المواطنين من السلطة المطلقة للدولة، وينهي احتكار الحياة السياسية من طرف الأحزاب السياسية في الحياة العامة، فالجدلية (سلطة- معارضة) وظهور قوى اجتماعية فاعلة يعتبر الناقل لاهتمامات المواطنين ويؤسس لرأي عام قوي وناضج يحقق التوازن بين مختلف القوى المجتمعية.[1]

ثالثا: تقوية المجتمع المدني في إطار البنية التنظيمية الجديدة للأنظمة ما بعد الانتقالية

1ـ تطور البنية التنظيمية للمجتمع المدني الغربي وإعادة تشكيله

من المتفق عليه أن المجتمع المدني يشير إلى مجموعة مؤسسات ومنظمات طوعية وغير ربحية، وكذا مجموعة السلوكات المتموضعة بين الدولة والسوق والأسرة، لهذا يدعو كل من Douma و Klem إلى ضرورة استخدام المفاهيم في سياقاتها الواضحة مع دمج المفاهيم المتضادة والمتضاربة، رغم أن معظمها يخضع للمعيارية والمثالية إلا أنها بصفة عامة تبرز "الجانب الجيد" لمفهوم المجتمع المدني.

1- Jean LECA, « La démocratie à l'épreuve des pluralismes », **Revue Française de Science Politique**, Volume 46, N° 2, 1996, Page 225-279.

دائما في إطار مقاربة المفهوم من "الجوانب الجيدة" يؤكد كل المختصين على أن دور المجتمع المدني كفاعل في إطار البنية التنظيمية الجديدة للأنظمة ما بعد الانتقالية لا يزال بحاجة إلى مزيد من النقاش خاصة فيما يتعلق كما يقول – غرامشي- بالفصل بين المدني والسياسي وبين الدولة والمجتمع المدني، فهناك من يرى بأنه مصدر الشرعية لسلطة الدولة، فهو موجود في علاقة تكاملية معها.

لقد استطاع غرامشي انطلاقا من رؤيته الإستراتيجية لمفهوم الهيمنة أن يعطي أهمية خاصة وفائقة للبنية الفوقية، وللمثقفين العضويين حيث أن الهيمنة حصيلة الدور السياسي للطبقة أي انتقال البنية وتناقضاتها إلى البنية الفوقية.

تختلف طريقة التعامل مع المفهوم أو المجتمعات الديمقراطية التي عرفت طفرة مهمة في تحليله وتفسيره، وأيضا على اعتبار أنه تشكل في موازاة مع تشكل مفهوم "الدولة القومية" في أوربا عنه في الدول حديثة الانتقال نحو الديمقراطية، فيقترح Henryk DOMENSKI و George KOLANKIEWICZ تحسينات في الطرق التي تنبني عليها العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني في البلدان التي تمر بمظاهر التحول في النظام، ويقترح Edmund MORKZYCKI استخدام المفاهيم السوسيولوجية مثل "الطبقة"، "المشاكل الاجتماعية"، "البنية الاجتماعية"، "التفاهم" للإجابة عن الأسئلة المنهجية المهمة حول نجاح المجتمع المدني في هذه الدول ويشرح شكوكه في مسائل عديدة ترتبط ببنية التحول في هذه الأنظمة من الاشتراكية إلى الديمقراطية الليبرالية الحقيقية، وكذلك من الاقتصاد المخطط إلى الرأسمالية.

يكتب Morkizycki أن تطور كل دولة يكون وفق منطقها الخاص بها والذي يمكن تعديله عن طريق إعادة التأسيس للمصالح والمزيد من التغييرات النظامية والضغط القوي من أعلى،[1] كما أن العديد من المنشورات في الآونة الأخيرة لـ Barber وBoyte وEvans وMckenzie وMatthews تدعو إلى أهمية تطوير نموذج ديمقراطي أكثر تشاركية باعتباره وسيلة ذات أهمية لترقية المجتمع المدني،[2] وهذا ما يدعو إليه المختصون في الدول الغربية بضرورة إيجاد نماذج للمجتمع المدني متوافقة مع متطلبات ما بعد الحداثة وكل المعطيات التي أصبحت تترافق مع الفلسفة النيوليبرالية في أبعادها ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتأسيس لنماذج تنظيم مجتمعية أكثر كفاءة عقلانية وتلاءمية مع المنطق الجديد المتحكم في التفاعلات بين الفواعل المتحركة والنشطة على المستويين المحلي/ إقليمي/ دولي، وتأثير المسارات المختلفة للعولمة التي أصبحت صورة متلازمة مع المجتمع المدني.

أصبح للمفهوم المعاصر للمجتمع المدني بعدا خاصا له صلة بالعولمة، فلم يعد يتعارض فقط مع الدولة، بل أصبح ينمو شيئا فشيئا في إتجاه التعارض مع السوق التي تعتبرها بمنزلة فاعل مستقل حل محل الدولة. فإذا كانت العولمة عاملا مهما يفسر قوة منظمات المجتمع المدني وانتشارها فإنها نجحت في إدارة مواضيع مهمة على المستوى الدولي كالبيئة وحقوق

1- Edmund MOKRZYCKI, " **Is The Intelligentsia Still Needed In Poland**" , International **Conference Democratic Transitions in Latin America and in Eastern Europe:Rupture and Continuity** , 4-6 March 1996, Paris, France

2- David.C.LISMAN, **Toward A Civil Society : Civil Literacy And Service Learning**, London: Bergin and Garvey, 1998, p 8.

الإنسان وأصبحت مواضيع تتبناها وتدافع عنها المنظمات غير الحكومية ONG بقوة وكفاءة.[1]

يطمح المجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إلى أن يكون أداة لبلورة سياسات عالية ووطنية بديلة تستند إلى قيم ومعايير جديدة، فأصبحت فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات وتبلور مفهومها من خلال الوضعية القانونية التي باتت تكتسبها والتي كرستها المنظومة القانونية العالمية.

يمكن إيجاز بنية المجتمع المدني الغربي من خلال الجدول التالي الذي يبين الخصائص والمميزات التي يتميز بها وذلك من خلال تقديم أربعة نماذج تصنيفية بدقة لهيكلة المجتمع المدني الغربي وأبعاده.[2]

1- Jeanne PLANCHE, op.cit, p 110.
2- Idem, p 44.

الجدول رقم (02): تطور هيكلة المجتمع المدني الغربي وأشكاله

النظرة الكلاسيكية	النظرة ذات المنطلقات الغرامشية	الليبرالية (الاقتصاد السياسي)	
الأولوية للمصلحة	الأولوية تتجسد بشكل جيد من قبل الدولة	أولوية الحق على المصالح	**الأولوية بين مختلف القيم**
العالمية تتحقق وفق تفسيرات كلاسيكية	العالمية تتجسد بتواجد الدولة	نسبية العالمية	**مكانة العالمية**
التفاعل بين الدولة والجماعات لا يعبر عن طابع اشكالي	الكوربوريتارية / الدولنة	التعددية	**موقع الفواعل المجتمعية وجماعات المصالح**
الدولة هي مرادف للمجتمع المدني	التكامل بين الدولة والمجتمع المدني	الفصل بين الدولة والمجتمع المدني	**مكانة الدولة**

Source : Rosa Sanchez Salgado , « La société civile européenne : les usages d'une fiction », Raisons politiques , 2011/4 (n° 44), Presses de Sciences Po , P 215

2- المجتمع المدني وهشاشة البناء الاجتماعي والسياسي في الدول غير المستقرة:

هناك مجموعة من المشكلات تعاني منها الأنظمة السياسية غير المستقرة عموما أفرزتها التطورات الحاصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي في إطار عملية التحول الديمقراطي، سواء فيما

يتعلق بالأوضاع الداخلية في هذه الدول التي تشهد أكثر من غيرها كثافة في تلك التفاعلات أو فيما يتعلق بالشكل المحتمل للعلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف والانعكاسات المتبادلة فيما بينها.

بسبب وجود مشاكل بنيوية مركبة جدا ومعقدة ومتعددة المستويات، وبسبب الفشل في التأسيس لبدائل واقعية وعقلانية، فقد أصيبت هذه الدول بالهشاشة والضعف وعدم القدرة على مواكبة متطلبات الإصلاح والتنمية. بالإضافة إلى الضعف الملاحظ أيضا على المجتمع المدني الذي أصبح غير قادر على إنتاج قيم وأفكار وممارسات فاعلة، تؤدي إلى تجاوز أزمات المشاركة والمواطنة والإستقرار وتؤدي إلى التوثيق بين المصالح "الخاصة" و"العامة" وقبول الإختلاف والتنوع، في ظل حكومة عصرية ديمقراطية لا مركزية تتحمل المسؤولية والمحاسبة بما يؤدي إلى بناء وتحسين رأس المال الاجتماعي باتجاه إعادة هيكلة البيئة الإجتماعية لصالح التعددية والسلمية، بالإضافة إلى عدم قدرته على بناء مجموعات من منظمات بولاءات وعلاقات أفقية (غير تقليدية)، وتحقيق التوازن والرقابة على السلطات.

تؤدي هذه الهشاشة والضعف في بنية كل من الدولة والمجتمع المدني إلى وجود علاقة غير سليمة تربط بين الدولة والمجتمع، وإلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي وبالتالي تدني المشاركة السياسية وفشل السياسات التنموية، وهذا ما يفقد النظام شرعيته، فتصبح الدولة ومؤسساتها هي البديل الوظيفي لمختلف الفعاليات الطبقية-الإجتماعية، ومحور الإرتكاز الأساسي المستقطب لكل الفعاليات، وتبرز في هذه الحالة كجهاز مركزي محتكر ومهيمن في الوقت الذي تعجز فيه عن تحقيق شرعية إجتماعية وسياسية.

إن ما يحدث في المجتمعات العالم ثالثية من دولنة Etatisation للحياة الاجتماعية وتسييس Politisation للعلاقات، أدى بالباحثين المهتمين بدراسة الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات (كأمريكا اللاتينية وافريقيا والمنطقة العربية) إلى تقديم قراءات أكثر علمية وبطريقة منهجية لوضع "الدولة" في مكانها المناسب، ومحاولة تفسير الهيمنة الدولتية لتجاوزها وإعادة تنظيم العلاقات دولة- مجتمع (ré-ordonner les relations État-Société) كما يقول V.Azarya،[1] مع تأكيد هؤلاء على ضرورة استرجاع المجتمع المدني لحيويته وفاعليته ووظائفه الأساسية التي يعددها إدواردز (Edwards) كما يلي:

-التنشئة الاجتماعية من خلال توفير فرص للمواطنين لتشكيل عضوية في المنظمات بما يؤدي بدوره إلى التماسك والاندماج المجتمعيين.

-وظيفة عامة وشبه عامة بتجميع الوسائل للمواطنين العاديين للمشاركة في الحياة العامة بشكل أكثر جدية، وتقديم أشكال بديلة من المشاركة الشعبية خارج الهياكل الرسمية للدولة. فالدعوة إلى المشاركة في السياسات العامة والحوار والعمل الجماهيري والجمعيات والمنتديات العامة وهي أمثلة على هذه الوظائف العامة وشبه العامة التي تهدف إلى الحفاظ على تصاعد قدرات الدولة والسوق وفق مستويات منطقية.

[1] - René OTAYEK, « Société civile et démocratie , de l'utilité du regard décentré » , **Revue Internationale du Politique Comparée**, Vol 9, N° 2 (2002) , p 208.

-وظيفة تمثيلية للمواطن ومصالحه، فهو بمثابة الرقيب والمحاسب للأداء الحكومي.[1]

يمكن القول في الأخير أن منظمات المجتمع المدني في البلدان التي تسعى إلى توسيع مساحات من أجل الديمقراطية لها مستويات مختلفة من القدرة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي والاقتصادي وبطبيعة "الدولة"، وهذا ما يؤدي إلى عدم إمكانية التأسيس لمعادلات وقوانين ثابتة لتفسير قدرات التحول الديمقراطي ومستوياته بسبب هذا التباين البنيوي بين دول العالم الثالث، وكذلك عدم القدرة على تحديد ولو جزئيا طبيعة المرحلة الانتقالية ودور المجتمع المدني في عملية الانتقال.

لكن ما يمكن الاتفاق عليه هو أن المجتمع المدني له دور كبير في عملية تفكيك الحكم الإستبدادي ومنح قدرات أكبر لتوجيه عملية التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة، واكتشاف وسائل لإحداث التغيير خارج البرلمان، ويسمح بالمشاركة الواسعة وبناء الثقة بين مكونات النظام ككل.[2]

أثناء عملية الانتقال التي تحدث في هذه الدول وحسب الصور الأولية لكل نموذج انتقالي، يمكن إشراك المجتمع المدني مباشرة في إدارة السلطة السياسية خاصة في نماذج الانتقال التي تتم من أسفل Imposées par le haut، وليس تلك المراقبة والموجهة: أي التي تتم من أعلى Controlées par le Haut،[3]

---

[1] - Jocelyn CLARE , R . HERMOSO , and Carmen GEANINA LUCA , « Civil Society's role in promoting local development in countries in transition : A comparative Study of the Philippines and Romania " , **International Social Work** , N° 49 – 3 , (2006) , PP 323-324 .

[2] - Jocelyn CLARE , R . HERMOSO , and Carmen GEANINA LUCA, Op.cit , P 325 .

[3] - Celine THIRIOT , " Rôle de la Société civile dans la transition et la consolidation démocratique en Afrique : Eléments de réflexion à partir du Cas du Mali » , **Revue Internationale de Politique Comparée** , Vol 9 , N°2 , (2002), P 283.

فالمجتمعات المعاصرة حسب مقاربة Gidden's تقوم على أبعاد وظيفية في العلاقة بين الدولة – الديمقراطية والمجتمع المدني، تحقق التكامل والحماية والشرعية والمشاركة، ويقدم لنا Gidden's النموذج التالي لتوضيح هذه الأبعاد.

الشكل رقم (04): الأبعاد الوظيفية للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة [1]

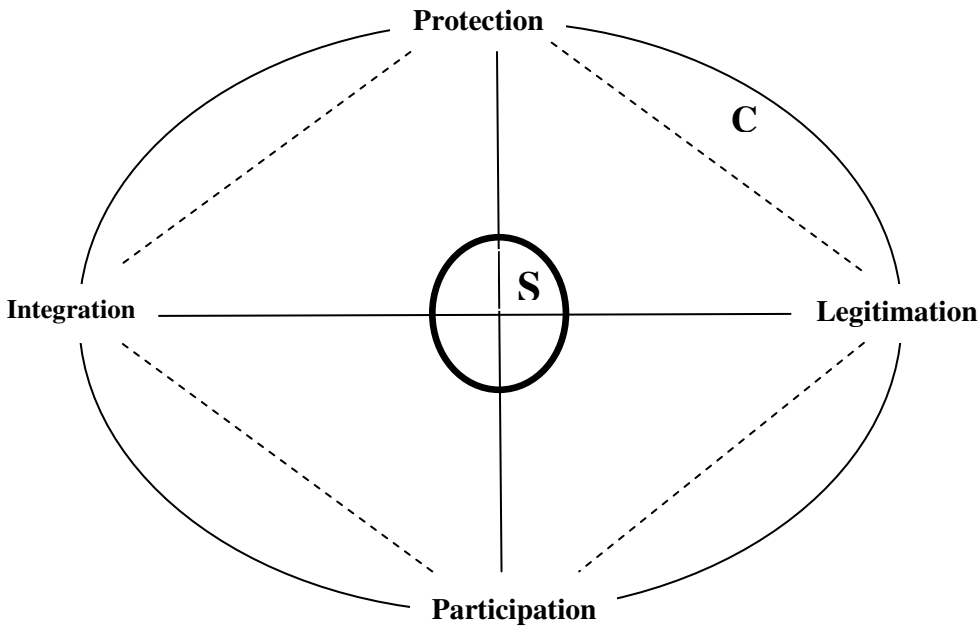

[1] - Karl . B. MULLER , « Civil Society and New forms of Governance in Europe" ,
<Http://www.StudentCorner.eu>

المحور الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة

سيتم في هذا المحور التطرق إلى الأطر النظرية التي تتناول مفهوم إدارة الدولة والمجتمع وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني وتقييمها من منطلق الكفاءة التحليلية، فمعيار التقييم سيقود إلى التركيز أكثر على مدى قدرة المفهوم على تحليل الظواهر والعلاقات التي نسعى لفهمها وتحليلها ضمن متطلبات الإدارة الجيدة لإدارة الدولة والمجتمع وربطها[1] بعدد من الخصائص التنظيمية والدستورية للنظم السياسية التي تقوم على أساس الديمقراطية الليبرالية. وهو الأمر الذي دفع عدد من الباحثين إلى التعبير عن "الاستعمال" الحذر للمفهوم على أساس أنه تعبير أيديولوجي عن مذهب ونظام سياسي بعينه. ولهذا فالهدف الضمني من خلال هذا المبحث سيكون بتجنب هذا الإشكال، بالتطرق إلى الفصل بين النموذجين الغربي والنموذج في الدول النامية.

أولا: نموذج المجتمع المدني الغربي لإدارة الدولة والمجتمع

1- شروط ضمان المواطنة ضمن المجتمع الجيد

يؤكد Walzer مدى عمق المفهوم وارتباطه إلى درجة التورط بالاقتصاد والدولة، ويقدم Arato و Cohen وصفا لكيفية تحفيز النقاشات عن المجتمع المدني والديمقراطية لتكون متكاملة، فهناك مؤشرات حقيقية على أن المجتمع المدني هو مكون أساسي من مكونات المجتمع الجيد good society وهو الرأي السائد في المجتمعات الغربية. (1)

[1] - Brikhu PAREKH , "Puting civil society in its place", **In**: Marlies GLASIUS , David LEWIS , Hakan SECKINELGIN , " **Exploring civil society : Political and cultural contexts** , First published , NY , Routledge , 2004 , PP 14 , 22 .

تعتمد علاقة الدولة بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة على تراث طويل من التطور الصناعي والتقدم الاقتصادي ورسوخ التقاليد الديمقراطية، سواء لدى الأحزاب أو هيئات المجتمع المدني، وكلها متطلبات ليست متوافرة بعد وبنفس الدرجة في الدول النامية. أضف إلى ذلك أن ضرورات التحول الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول ومسؤولية الدولة عن الفقراء ومحدودي الدخل تفرض دوراً للدولة لا يمكن تجاهله أو إنكاره، فالطبيعة الهشة للدول النامية تفرض تواجدا حتميا للدولة للتحكم في عملية الضبط ومختلف العمليات الأخرى.

برز في هذا السياق مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع للتعبير عن العلاقة المعقدة بين جهاز الدولة والحكم من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية أخرى ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية ثالثة، وتترتب على هذا التعريف نتيجتان رئيسيتان في التحليل السياسي والاجتماعي.

النتيجة الأولى: أن مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع يسعى للربط بين إدارة الدولة وإدارة المجتمع في سياق واحد مركزا على أنماط التفاعلات والتحالفات والتناقضات بين العناصر الفاعلة في كل من الدولة والمجتمع. وبهذا المعنى فإنه يتجاوز الاختزال المبسط للعلاقة بين الدولة والمجتمع، والذي عبرت عنه عبارة "مجتمعات متقدمة ودول متراجعة advancing societies and retreating states" فالعلاقة بين الدولة والمجتمع لا تسير في اتجاه واحد وإنما تتخللها علاقات وتشابكات بين بعض عناصر الدولة وبعض عناصر المجتمع.

النتيجة الثانية: أن تطبيق مفهوم إدارة الدولة والمجتمع يقدم صورة أكثر واقعية وعملية للحياة السياسية والاجتماعية والتي

لا تشهد الثنائيات والحدود الفاصلة التي يضعها الباحثون أحياناً لأغراض التحليل مثل التمييز بين الدولة والمجتمع وبين الاقتصادي والسياسي وبين العام والخاص، فواقع الحياة السياسية والاجتماعية يشهد تداخلاً حميماً بين هذه العناصر، وهو ما أشارت إليه نتائج كل البحوث في العقود الثلاثة الأخيرة.

وفق هذا التحليل فسيتم تجاوز التفسير الغرامشي للمجتمع المدني والعلاقة بين البناءات السياسية والاقتصادية، والاستفادة من طروحات ميشيل فوكو Michel Foucault حول جدلية توزيع القوة في المجتمع في إطار حديثه عن التفكيك، وتحويله للمستوى الاقتصادي من مستوى محدد للبنية الاجتماعية إلى مجرد عامل اقتصادي من عوامل كثيرة للبنية الاجتماعية ليس له أي امتياز على العوامل الأخرى. فيعتبر البنية التحتية (الاجتماعية الاقتصادية) عبارة عن عناصر موزعة في الفضاء الاجتماعي وهكذا يكون فوكو قد فكّك المجتمع المدني إلى دائرتيه المتلازمتين: دائرة الاجتماعي من ناحية ودائرة الاقتصادي من الناحية الأخرى.

لقد حاول Foucault أن يغير منهجية دراسة وتحليل الدولة وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني بعيدا عن أسباب ممارسة الدولة للقوة، وذلك بدراسة كيف تتم القوة وآلياتها وإجراءاتها بطريقة تتجاوز المفاهيم التقليدية لوظيفة تدخل الدولة، حيث يثار في إطار التعليق على هذا المفهوم حسب التفسير الذي قدمه فوكو، عما إذا كان يمثل إسهاماً نظرياً جديداً أم إنه إعادة صياغة بمفردات جديدة لمفاهيم قائمة بالفعل. فتحليل المفهوم ضمن الفضاء الغربي يقود إلى التأكيد على وجود أشكال متعددة للربط بين العوامل الاقتصادية والسياسية، وما يترتب عن ذلك من ممارسات للمجتمع المدني في تحقيق العناصر الضرورية التي يتطلبها إستقلال الفرد، وهي:

- حاجة الفرد إلى الأمن وحق امتلاك وسائل الحياة.
- الحاجة إلى المعلومات والفرص المتاحة، وبدائل الحركة.
- حاجة الفرد إلى حقوق وضمانات تكفل عدم إخضاعه أو إلزامه. (1)

الأمر الذي يؤكد أهمية المجتمع المدني في تحقيق مثل هذه العناصر، إلا أن الدولة المعاصرة قد تمارس وتبرر سلطاتها في شكل ضرورة لازمة لتوفير هذه العناصر، فاهتمت هي أيضا بضمان المواطنة وتحرير المجتمع المدني وعدم التدخل السياسي.

يساعد المجتمع المدني في الدول على تكريس مفاهيم الشفافية والمساءلة والرقابة والكفاءة والتمكين والمشاركة في المجتمع، ضمن علاقات تفاعلية مع الأنظمة السياسية، يكون الهدف منها تجسيدا حقيقيا وفعليا للقيم الديمقراطية الضامنة لممارسة السلطة بطريقة سليمة وإسباغ الطابع الديمقراطي على المجتمع بكل مؤسساته. فالتحولات التي تحدث من شأنها تعزيز احتمالات الديمقراطية وزيادة قوة المجتمع المدني واستقلاليته.

2ـ الحداثة المنظمة ودور المجتمع المدني في "تشطير" الصراع الطبقي

يتحدث P.Wagner عن «الحداثة المنظمة» وهي التي تتأسس فيها العلاقات الاجتماعية في المجتمع وفق منطق مدني يتجذر بخلق أشكال جديدة من الاندماج والتكامل بين «الدولة» و«المجتمع» وتصحيح القراءة بين المشاركة والتمثيل.(2)

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي ، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي : التنمية السياسية و بناء الأمة** ، ط2 ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية : 2006 ، ص 369.

[2] - P. Wagner, **A History and Theory of social sciences ,** London : Sages, 2001 , PP 128 – 145 .

تأخذ ألمانيا بهذا المنطق الجديد وتحاول أن تأسس لنموذج من التنظيم الذاتي المجتمعي متعدد المستويات، تحدد فيه الشرعية بمستوى تدخل الدولة ومواضيع التدخل مع تصحيح مسارات التدخل في كل مرة حفاظا على ضمان عدد من الحقوق الأساسية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية). فالدولة حسب المدافعين عن فرضية «تحجيم دورها»، تبقى مجرد وسيط وضامن لعملية التنظيم الجماعي.

وفي نفس السياق وحسب بعض المفكرين الألمان المهتمين بدراسة الدولة فإن المجتمع المدني يمكن مقاربته والتنظير له كفاعل بالإضافة إلى الدولة وليس ضد الدولة ،فيعتبره كل من Robert Von Mohl وLorenz Von Stein كوسيط ضروري بين "الفرد"و"الدولة "كفضاءات للتنظيم الذاتي المجتمعي وكفاعل قادر على تشطير وتفكيك الصراع الطبقي.[1]

تلعب جمعيات المجتمع المدني دورا مهما في هيكلة وبنية النقاش العام حسب النموذج النيوكوربوراني Modèle néocorporatiste، أين تؤدي إلى مأسسة المجتمع وجعله كفضاء جماعي منظم عموميا ودسترة المجتمع والسياسة كفضاء لمعالجة الصراعات الاجتماعية والسياسة عن طريق التفويض والتمثيل.

هناك في ألمانيا دائما استعمال واسع لمقاربة المجتمع المدني في الإصلاح الاجتماعي وإحياء قيم المسؤولية الفردية ببعد تشاركي أو كما يسميها George Simmel بالانتقال من الفردانية الكمية L'individualisme quantitatif إلى الفردانية النوعية L'individualisme qualitatif التي تقوم على مبادئ

[1] - Jay ROWELL , Benidicte ZIMMERMANN, « Grammaire de la S C et réforme sociale en Allemagne» , **Critiques Internationales** , N° 35 (2007 / 2) , P 160 .

المساواة والعالمية [1] وتصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالدولة بهذا المعنى تصبح أكثر استجابة لمتطلبات الحداثة والاندماج والتكامل المجتمعيين، أو كما يطلق عليها « بالدولة المنشطة » L'Etat Activant التي لا تنظم نفسها بل تلعب دورا في تأطير ودفع المجتمع نحو التنظيم بطريقة نشطة وذاتية، يقول Gunther Schmid «بأن الدولة هي المنشطة للمؤسسات والأفراد، وهي الشريك القوي للمجتمع المدني في إنتاج ودعم وتنظيم النشاط الفردي».[2]

ثانيا: المجتمع المدني ومظاهر التحديث السياسي في الدول النامية

شهدت السنوات الأخيرة نقاشا متنوعاً، حول موضوع "المجتمع المدني" والإشكاليات المرتبطة به في الدول النامية، ومثله مثل مفهوم العولمة فقد أصبحت الإشارة إلى هذا الموضوع (أي المجتمع المدني) لازمة ضرورية في كل مناسبة تخص نقاش مشكلة الديمقراطية. وتزداد أهمية مفهوم "المجتمع المدني" نتيجة تلك النزاعات التي ارتسمت في الفترة الأخيرة والمتعلقة بتطور الدولة وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث تجري بلورة العلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتبذل جهود فكرية لتأصيل نظري لتلك العلاقات. ونظراً لأن النقاش الدائر حول " المجتمع المدني " يشير إلى أن المصطلح أصبح شعارا تعبويا لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الساعية إلى إجراء تحويلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان النامية في طور التحول En transition، ولكن بالرغم من أهمية هذه الإشكالية فقد ظل النقاش حولها في العديد من المجالات نقاشا

[1] - Jay ROWELL ,Op cit , P 166 .
[2] - Idem , P 164.

مجردا وعموميا، وظلت بعض القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني غامضة وتتطلب معالجة علمية دقيقة.

1ـ طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في الدول النامية

ترجع أسباب اهتمام الدول النامية بالمجتمع المدني في الآونة الأخيرة واعتباره مفهوما داعما لاستراتيجيات التحديث والنمو إلى عدم قدرة الدولة نفسها من خلال مؤسساتها الحفاظَ على مؤشرات النمو، إذ أن الدول لا تستطيع - وحدها- بالاعتماد على مواردها ضمان التنمية الشاملة للحياة الاجتماعية، خاصة إذا عرفنا أن أسس مؤشر التنمية تتحدد من خلال عناصر مهمة في النسيج الاجتماعي، ويتعلق الأمر حسب مؤشرات عالمية بـ (التعليم والصحة ومستوى الدخل الفردي والحقوق المدنية والسياسية وخدمة الصالح العام وقدرة الأفراد على تجاوز حاجاتهم الخاصة ..).

هذه العناصر مجتمعة لا يمكن للدولة بتاتا أن تكفلها إلا من خلال التسيير التشاركي مع هيئات ومنظمات المجتمع المدني التي تستطيع بفضلها تجاوز معضلات التقييم السنوي لمؤشر التنمية، بالإضافة إلى هذه الأسس في تحديد مؤشر التنمية هناك معايير أخرى تعد سندا للحكم على مدى ديمقراطية الدولة وهي: احترام حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والمشاركة السياسية، وهذه العناصر لا يمكن الحفاظ عليها إلا بمشاركة فاعلة للمجتمع المدني لتعظيم قيم المواطنة الحقيقية الصالحة التي تسعى في خدمة الصالح العام بعيدا عن الإكراه الذي يمكن أن تحدثه الدولة إذا لم تستنجد بالمجتمع المدني في حل المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية تحقيقا لرفاهية أفراد المجتمع.

لهذا تفترض هذه الغاية مجتمعا ديمقراطيا وحوكمة جيدة يستطيع فيها كل فرد التعبير عن قدراته في خدمة المجتمع عبر المؤسسات الاجتماعية الكفيلة بذلك والتي ينشؤها المجتمع المدني بالخصوص. فمن خلاله يتم التقليص من هيمنة الدولة على المؤسسات، وفسح المجال للأفراد للمشاركة في الحياة العامة، حيث أن هيمنة الدولة على الحياة العامة هو نفي للمجتمع المدني وتكريس للتسلط ونزع لقيم الحداثة والديمقراطية.

بعد تزايد الأزمات في مجتمعات العالم الثالث برزت دعوات النخب السياسية والثقافية للمطالبة بالإصلاح وبالتحديث وتحقيق التنمية السياسية، وتعزيز دور المجتمع المدني في الحياة السياسية، للخروج من حالات التردي والفساد وهيمنة الدولة على المجتمع وتراجع معدلات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكانت المطالب الملحة ضرورة حل إشكالية "العلاقة بين الفرد والسطلة"، وبين "المجتمع والدولة"، ومن ثم العلاقة بين "المجتمع المدني والمجتمع السياسي" بعد أن تبلورت أطروحات واسعة وهامة تتعلق بمفهوم المجتمع المدني ودوره وبنيته. وضمن تلك المقاربات والإسهامات الفكرية فيما يتعلق بقضايا التحديث والتطوير تبرز مساهمات عديدة لتقديم إجابات عن مجموعة من الأسئلة الهامة التي تتعلق بموجبات التشديد على دور المجتمع المدني في عمليات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب البحث في مضمون تلك التنمية والمداخل التي يجب اعتمادها في ذلك لتفعيل دور هذا المجتمع، ومدى انعكاسها على أداء الأنظمة السياسية وتعزيز قدراتها، وصولا إلى تحقيق دولة القانون والمؤسسات والحرية والعدل والمساواة، ما يستدعي السؤال مرة أخرى عن العلاقة الممكنة بين السلطة والمجتمع المدني؟

المجتمع المدني في الجنوب يشمل مجموعة واسعة من الأشكال التنظيمية والمنظمات غير الحكومية والبنى التقليدية

والشبكات المحلية، يؤكد الباحثون إلى أن العديد من هذه الجهات الفاعلة يميل إلى زيادة الإمكانات من أجل التغيير الإيجابي والتأثير العميق وعلى العكس في العديد من الحالات، قد فقدت منظمات المجتمع المدني في الدول النامية استقلالها وغالبا ما يكون «مدعومة» إلى نقطة تصبح جزءا لا يتجزأ من جهاز الدولة.[1]

إن بروز وتنامي استخدام هذا المفهوم في البلدان النامية، والدعوة إلى بناء وترسيخ قيام مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المستقلة، يأتي في سياق فشل النخب (التقدمية والمحافظة) الحاكمة في بناء الدولة، وترسيخ قيم ديمقراطية جديدة على أساس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، والتي يجب أن تمثل قطيعة مع ما قبلها من انتماءات وولاءات قبلية وعشائرية ومناطقية ومذهبية، يضاف إليها فشل أنماط التنمية والتخطيط الإداري (البيروقراطي) للاقتصاد الوطني، والتي حددتها مختلف التقارير التنموية التي تصدر عن الهيئات الدولية المتخصصة في ثلاثة عوامل أساسية هي: نقص الحرية، نقص تمكين المرأة، نقص المعرفة. وتطرح هنا مؤسسات المجتمع المدني كمطلب لسد الفراغ وردم الهوة بين الدولة الإستبدادية/ الريعية وأجهزتها البيروقراطية/ الأمنية، وأزمتها الشاملة على جميع المستويات والأصعدة من جهة، وبين المجتمع المتراجع إلى مكوناته التقليدية الفرعية والذي يحمل معه مخاطر التفكك وفقدان التماسك الديمقراطي.

هذا الأخير يتحقق تحت تأثير عوامل منها: العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والبعد الدولي، وترتبط الفاعلية السياسية للمجتمع المدني بعوامل منها:

[1]- Poul Engberg-Pedersen , "Principles for Norad's Support to Civil Society in the South ", Oslo: Norad , May 2009 , PP 9-10.

-تماسكه وهو ما يعتمد على طبيعة ومدى الانقسامات الأيديولوجية والطبقية داخله.

-مستوى النمو الاقتصادي في الدولة من شأنها أن تعزز مجتمعا مدنيا أقوى.

-القدرة التنظيمية للمجتمع المدني، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بعمر الدولة ما بعد الاستعمارية (مستوى تجاوزها للتأثيرات الجانبية السلبية للاستعمار السابق). [1]

2. احتمالات التحديث في الدول النامية وطبيعة النظم السياسية:

تعود طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والأنظمة السياسية الحاكمة في الدول النامية إلى إشكالية أكثر عمقاً تلامس مفهوم الدولة ووظيفتها بدرجة أولى، وهي إشكالية تكاد تكون أنطولوجية حول ظروف قيام النظام السياسي وتشكله النظمي المعاصر، وبنيوية حول وظيفيتها وعلاقتها مع جماعتها المنتظمة في إطار المجتمع المدني. هي الإشكالية التي قاربها كارل بوبر Karl Popper حول اعتبار أن هذه العناصر لعبت دوراً معيقاً لعملية للتطور السياسي والاجتماعي والثقافي، رافقها دعم وتأثير العامل الخارجي.[2]

تعود إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني في العالم الثالث والأنظمة السياسية الحاكمة إلى انطولوجية النظام السياسي في حد ذاته وبنيته الهشة والمعقدة والتي أدت إلى عدم القدرة على التأسيس لبيئة تفاعلية تعكس العلاقة السليمة بين المواطن والدولة وميكانيزمات مساهمة المواطن في الحكم بمشاركته

---

[1] - عبد الغفار رشاد القصبي ، المرجع السابق ، ص ص 366 – 367.

[2]- أنظر كتاب Karl popper المعنون بـ : La société ouverte et ses ennemis الذي تحدث فيه عن الديمقراطية ضد التوتاليتارية ، و هو ضد المجتمع المفتوح المراقب بالمنطق العقلي و الذي تمارس فيه إرادة الأفراد بكل حرية ، و هو يتحدث أيضا عن العوامل التاريخية كـ" عوائق للتطور "، وعن دور النخبة تكون " قادرة " و " واعية " في إطلاق التغيير و إحداث التغير .

الفعالة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، ومستوى ممارسته الفعلية للسلطة. وهي كلها مؤشرات لقياس قوة المنتظم السياسي ومدى فاعليته في عملية البناء الديمقراطي، ويقول في هذا الصدد Foucault أن السلطة توجد في العلاقات المتباينة وسلطة الدولة ليست سوى الهدف النهائي من التحليل، وهي مبنية على السلطات الجزئية الفردية الموحدة والمنسقة من الجانب المؤسساتي والممارساتي.

تنطلق كل الكتابات الخاصة بهذا المجال من فرضية وجوده وفعاليته وقدرته على القيام بما يطلب منه من أدوار، لكن من الأهم جدا الانطلاق من مقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير هذه الأدوار والوظائف دون إهمال نقطتين أساسيتين وهما:

- طبيعة النظام السياسي في دول العالم الثالث.
- بنية المجتمع المدني فيها ومستوى استقلاليته عن الدولة.

يمكن من خلال الاعتماد على البرادايم البنيوي Structural paradigm والبرادايم الوظـيفي functionnal paradigm قياس فاعليته كما يقول Helmut ANHEIER في تحقيق التنمية وترقية الرشادة الديمقراطية.

هناك مجموعة من المشكلات البنيوية المركبة والمعقدة تعاني منها الأنظمة العربية بسبب فشلها في التأسيس لبدائل واقعية وعقلانية فقد أصيبت هذه الدول بالهشاشة والضعف وعدم القدرة على مواكبة متطلبات الإصلاح والتنمية، بالإضافة إلى الضعف الملاحظ على المجتمع المدني في حد ذاته حيث انه غير قادر على إنتاج قيم وأفكار وممارسات فاعلة تؤدي إلى تجاوز أزمات المشاركة والمواطنة والاستقرار. فالنظام السياسي يجب أن يقوم على المشاركة لكي يسمح بتهيئة إطار ملائم للجهات

الفاعلة في الإنتاج (القطاع الخاص)، والمجتمع المدني، والحكومة. وأيضا لكي تؤسس لعلاقات فعالة قائمة على الديمقراطية المشاركاتية بهدف تلبية متطلبات "التحديث".

مؤسسات المجتمع المدني لها دوره لا يستهان به في تحقيق وتسريع عملية التحديث والتنمية السياسية، وقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث نقلات تنموية واسعة شملت كل مجالات الحياة، ومثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار.

تمثل قضية التحديث السياسي واحدة من أهم القضايا المطروحة حاليا خاصة بالنسبة للأنظمة التي تعاني من مظاهر التخلف والواقع السياسي غير السليم، وكذا التخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم. فالملاحظ أنه برغم سعي هذه الأنظمة لتحقيق خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وتداول السلطة، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطال مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية. وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في مختلف مظاهر عمليات التحديث السياسي. ومن ثم تبرز مسؤوليات منظمات المجتمع المدني وقدراتها على إنتاج البدائل وإحقاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وإشاعة الحريات الأساسية في صفوف المجتمع.

تستند عملية التحول الديمقراطي، على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني، التي تسعى بدورها إلى الفعل والتأثير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

في الأخير نستطيع من خلال الشكل الموالي التأكيد على أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ترتبط أساسا بطبيعة الدولة (النظام السياسي القائم)، فشكل الدولة كما يقول Jacques de Maillard يحدد بدقة نوع المجتمع المدني وطبيعة الوظائف التي يؤديها.

الجدول رقم (03): التصورات الثلاث للعلاقة دولة – مجتمع مدني [1]

	الدولة المنهكة The overloaded state	الدولة المنصتة The listening State	الدولة الممكنة The enabling State
موضوعي	تراجع الدولة	الربط بين النشاط الحكومي والمطالب المجتمعية	تفعيل / تنشيط المجتمع المدني
العلاقة دولة – مجتمع مدني	تفويض الوظائف الدولتية لفواعل القطاع الخاص	تنظيم المشاورات لهدف جعل المؤسسات أكثر استجابة للمجتمع	بدا تأسيس الشراكات بين القطاع العام – الخاص وإنشاء الشبكات
الإجراءات	السوق / التعاقدات	الندوات، المنتديات، الأدوات التشاورية	التعاقدات، التمويل المشترك

[1]- Jacques de Maillard, "activating civil society: Differentiated citizen involvement in France and the United Kingdom", **In** : JOBERT Bruno, Kohler-Koch Beat, **changinges images of civil society from protest to governance**, 1st Published, London and New York: ROUTLEDGE,2008 , P 137 .

ثالثا: هندسة التغيير الاجتماعي وتعزيز الإصلاح السياسي

1. المجتمع المدني ومأسسة السلطة

عرف مفهوم المجتمع المدني تطورا بسب التعقد الذي لازم مقتضيات المجتمعات المعاصرة، فإذا كانت المرحلة السابقة من التعامل النظري مع مفهوم المجتمع المدني (خاصة التفسيرات الغرامشية) قد تميزت بالتلازم المنطقي بين الدولة والمجتمع المدني، فإن مساهمات الباحثين المعاصرين أفرزت تجاوزا لهذا المنطق، وأصبح الربط منطقيا بين المجتمع المدني والعولمة وتعدد مستويات العلاقة بينهما، وبتأثير كل منهما في الآخر، وهذا ما يفسر كون بعض الظواهر مثل المسار الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والتنمية، وتحرير الاقتصاد في البلدان النامية- وهي الموضوعات التي كانت حاسمة في وجود المجتمع المدني- قد ارتبطت بالعولمة التي من بين ميزاتها الأساسية توثيق المعاملات التي تتجاوز حدود الدولة الوطنية، بين قطاعات المجتمع بشكل مباشر دون توسط الدول.

يتسع مفهوم المجتمع المدني حاليا ليشمل التنظيمات المجتمعية التي تمثل الفضاء الذي يتحرك فيه أكثر من فاعل خارج سلطة الدولة لتحقيق أهداف تخص أعضائه من ناحية أو التأثير في أدوات السلطة المنظمة وأدوارها من ناحية أخرى، فهي مؤسسات متطورة ومتفاعلة، بمعنى أنه أصبح يتوافر لها وعي ورؤية، أو ما يمكن أن نطلق عليه موقف نقدي، فأصبحت تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي مؤسسات لديها تصور واضح للتغيير الاجتماعي، وتتبنى مواقف الدفاع والمناصرة لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

تصبح بالتالي تنظيمات المجتمع المدني أمام فرضيتين، الفرضية الأولى مواجهة هيمنة السلطة وأجهزتها، والفرضية أن تكون مشاركة معها عن طريق التنظيم السياسي لتحقيق التغييرات الضرورية في معالجة المشكلات والتشريع ونظم الحكم الجيد، لتتجاوز دورها الكلاسيكي إلى"دور توازني" يسعى إلى تحقيق التوازن المجتمعي والإسهام في عملية التحول الاجتماعي.

إن عودة ظهور المجتمع المدني كفاعل يشار إليه إتجاه أشكال جديدة من ممارسة السلطة، إذا كانت تبرز في السياقات الوطنية بحثا عن الممارسات الديمقراطية الجديدة، فإنه يظهر بقوة أيضا في الفضاءات التداولية التي يتم إنتاجها حول الحكم فوق وعبر الوطني وفي آليات الحكم العالمي. فبدأت تطرح الأسئلة مع هذه الأدوار الجديدة عن مستوى ملاءمة الممارسات الديمقراطية الجديدة والأشكال المؤسسية الجديدة للحكم للاحتكار الدولتي أو مابين الدولتي في وضع القواعد والضوابط.[1]

وفقا لـ Arts فإن ممارسة السلطة من طرف هذه الجهات الفاعلة غير الدولتية Acteur Non étatiques في الفضاء العالمي يمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال:

- السلطة الخطابية: تتميز بالقدرة على تغيير الخطاب السائد أو ابتكار خطاب جديد.
- سلطة القرار: تعرف بالقدرة على التأثير في صنع القرار.
- سلطة التنفيذ: هو القدرة على إنتاج وفرض القواعد.[2]

[1]- Jules Duchastel et René Audet, « Démocratie, société civile et institutionnalisation de la gouvernance transnationale à l'OIT et à l'OMC" , **Études internationales**, vol. 39, N° 4, 2008, p516 .

[2] - Idem .

إنه وبالتركيز على آليات المشاركة يمكن قياس ديناميكية المجتمع المدني في إحداث التغيير المؤسسي لابد من الإشارة هنا إلى أن السلطة والمجتمع المدني لا يتحركان في مجال ثابت بل إنهما يتعرضان لعوامل التفاعل من تطور وتغيير، ولأشكال من التحولات الهيكلية، فإذا كانت أجهزة الهيمنة الإيديولوجية للدولة AIE هي أهم أدوات السلطة الحديثة لضمان تنظيم المجتمع وصياغة قيمه لصالحها وتحقيق المصالح للفئات التي تمثلها فإن المفهوم المعاصر للهيمنة Hegemony يتيح للمجتمع المدني بدوره فرصة مماثلة في تكوين الهيمنة المقابلة أو المضادة، باكتساب المواقع الاجتماعية عبر الحركات الاجتماعية والسياسية، والتوافق أو المشاركة في صياغة بنية المفاهيم المرجعية المتداولة في المجتمع، أو التي يتم الاعتماد عليها في تحديد مسار مختلف العمليات السياسية على الخصوص، وكذا الشرعيات الحديثة للتنظيم السياسي والتشريع وآليات الضبط، أي مجالات الحكم الموسع عموما بل ويشمل الحديث أشكال التبادل بين الدولة والمجتمع في مجالات التنمية وفضاءات الحكم.

إن المقتضيات الوظيفية لمنظمات المجتمع المدني هي في صلب عملية الديمقراطية التشاركية، لأنها تسمح بتضييق احتكار المؤسسات السياسية لتدبير الشأن العام من خلال وضع تصور متقدم للديمقراطية المواطنة والتشاركية، فتكريس الانتقال من "الديمقراطية التمثيلية" إلى "الديمقراطية التشاركية" يبقى رهينا بالممارسة وبتفعيل مساهمة جميع الفرقاء المعنيين في اقتراح ومناقشة وصياغة القوانين التنظيمية اللازمة لاستكمال البناء المؤسساتي، وذلك بما يضمن مشاركة المجتمع المدني في مرحلة متقدمة وعلى مستويات مختلفة خلال عملية صنع القرار.

تبقى التجارب الديمقراطية المتطورة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان،

تمر بالضرورة عبر توعية المواطنين ومشاركتهم في الحياة العامة، بالسهر على تحقيق الشفافية والمساءلة في أداء السلطات العمومية، إلا أن الحديث عن المجتمع المدني في الدول النامية يقودنا إلى ضرورة الإشارة إلى فرضيتين أساسيتين:

أولا: تتعلق بعملية صنع القرار وكيفية ضمان المشاركة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحله.

ثانيا: تتعلق بتأهيل المجتمع المدني وتمكينه من أدوات المساهمة في صنع القرار حتى تكون مشاركته منتجة.

يستدعي التأكيد على دور المجتمع المدني كطرف أساسي في المشهد الديمقراطي التشاركي، الأخذ بعين الاعتبار واقع مؤسساته حتى تكون المقترحات واقعية وقابلة للتحقيق، دون استنساخ تجارب مؤسسات المجتمع المدني في الدول المتقدمة التي نشأت في ظل تقدم اقتصادي كبير وانتشار الديمقراطية والحرية، واستفادتها من البنيات التحتية ووفرة مصادر التمويل، الشيء الذي جعلها تتمتع بالاستقلالية وبالقوة في التنظيم الهيكلي، وسهل عليها استقطاب الكفاءات، وهو ما مكنها من لعب الدور المنتظر منها كشريك حقيقي في عملية صنع القرار السياسي والتنموي.

الواقع أن النقاش أيضا حول التحول الديمقراطي في المجتمعات الصاعدة يتأرجح بين التركيز على الحق في الحكم الذاتي المعبر عنه في الثقافة الديمقراطية وبين التركيز على الاستقرار كجزء مهم في الحفاظ على حقوق الإنسان والأمن الإنساني والشروط الاجتماعية، ويضفي هدف ضمان تمثيل مرضي لكل الأطراف والجماعات معنى آخر في ظل المجتمعات الانتقالية، وبالتالي فإن المسألة هي أكثر من مجرد إدراج مؤسسات ديمقراطية وسيادة القانون والتي يمكن أن تفرض من الفوق أو حتى من الخارج، بل إنها تتعلق باستدامة الديمقراطية في الثقافة

السياسية والنسيج الاجتماعي للدولة، لكن غالباً ما تصطدم الجهود الحالية للربط بين التركيز على العلاقة بين حقوق الإنسان وثقافة سياسية ديمقراطية مستدامة وثقة متجددة في القدرة على بناء مؤسسات بغرض تكوين ثقافة سياسية مع الخطاب السياسي المرتبط بإدارة الصراع.

تستند عملية التحول الديمقراطي في الدولة، على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع. ومن هذا المنطلق فإن هناك أدوارا ووظائفا هامة يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني قبل أثناء وبعد عملية التحول الديمقراطي، فهي تساهم في نشر ثقافة التسامح وحقوق الإنسان وقبول الآخر، والتعددية السياسية والحزبية وأهمية التداول السلمي للسلطة ومفاهيمها ومبادئها وتأصيلها في الثقافة المحلية وبيان أهميتها في الحفاظ على السلم المجتمعين وتوفير بيئة صحية لتطور الدولة. كما تساهم بشكل كبير في توعية المجتمع بأفراده وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية والحزبية بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ومخاطر البدائل على مستقبل الدولة والنسيج والأمن الاجتماعيين فيها، وحض كافة التشكيلات والأطر المحلية والنقابية والحزبية على إجراء انتخابات دورية لانتخاب مؤسساتها القيادية، ومساعدتها على إنجاز ذلك. خاصة في الدول التي تعاني من أزمات هوياتية وإثنية ومن عدم الاستقرار السياسي.

يقوم أيضا بنشر مبادئ الفصل بين السلطات الثلاث، والعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون على طريق بناء دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق التوازن بينها لأن عدم التوازن يؤدي إلى عدم الاستقرار في مؤسسات الدولة ويهدد الأمن المجتمعي وحقوق المواطنين . فالمؤسساتية تساهم بشكل كبير في القضاء على الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة كظواهر

الفساد الإداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، والانحياز الحزبي...إلخ.تساهم أيضا في تعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها، وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح المشتركة بين المواطنين، كما تقوم منظمات المجتمع المدني في الدول الساعية لتكريس الانتقال الديمقراطي بدور رقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد، وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية، وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة خلال العملية الانتخابية.

تتجاوز مؤسسات المجتمع المدني مفهوم الخطر السابق (التقليدي) لأنها تسمح – كما يقول كل من Adalbert Evers, Helga Nowotny Evers -، ببروز موقف إجتماعي مسؤول حول مفهوم الخطر، وفكرة تقاسم الخطر Partage du risque تتشكل بوجود معرفة سياسية لمسؤولية جماعية منتظرة.[1] يتحدث Francois Ewald أيضا عن أن وجود مجتمع مدني قوي ومهيكل يسمح بـعدم جعل الروابط الاجتماعي ذات طابع جهوي أو إقليمي.[2]

تتحقق الديمقراطية ذاتيًا من ناحية أخرى من خلال هندسة المؤسسات وتفعيل النقاشات بخصوص الثقافة السياسية والثقافة الديمقراطية التي تعتبر عامل قوة لتحقيق التحول الديمقراطي وتحـقيق الانـدماج والتكامل. كما ان نجاح هذه التحولات في الدول النامية خاصة يقتضي مجموعة من الشراكات في العلاقات بين مختلف القطاعات، وهنا يمكن الإشارة إلى الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضا الشراكة

---

[1] - Jay Rowell et Bénédicte Zimmermann **,** « Grammaire de La Société Civile et Réforme Sociale en Allemagne » , **Critique internationale,** N° 35, (avril-juin 2007) , PP 158 – 159 **.**

[2] - Francois EWALD**, L'État providence**, Paris : Grasset, 1986, p 403.

عام - خاص Le Partenariat Public Privé (PPP) entre l'Etat et le privé.[1] ولتوضيح هذه العلاقات الجديدة والمتنوعة بين مختلف الفواعل، سيتم التطرق بنوع من التفصيل إلى الشراكة متعددة الفواعل في العنصر الموالي.

2 ـ تكريس التنافسية المشروعة وتعزيز الشراكة متعددة الفواعل

تتحدث Isolda AGAzzI عن جيل ثالث من العلاقات والتحالفات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني troisième génération de relations et coalisations de gouvernements et de OSC، وهي نوع من الأنواع المختلفة للشراكة متعددة الفواعل partenariats multi-acteurs،[2] استمدت من خلاله إطارا تحليليا يمكن من إدماج تعميمات محتملة لفواعل متعددة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) من خلال التركيز على تفاعل أكثر تعقيداً بين المؤسسات والثقافة والوكالة وبالنظر إلى تفسيرات محددة لدور وغرض المؤسسات في ظل التضارب النظري حول إمكانية تحقيق هذه الشراكة بين فواعل يسعى كل منها لتكريس هيمنته والتحكم في عملية الضبط.

تقوم الشراكة المتعددة على دراسة وفهم للفعل الاجتماعي في مستوى دوافعه الداخلية والآليات المحركة له على مستويين هما:

-المجتمع المدني الذي غالبا ما يحيل إلى جملة التمثلات السياسية أو المسيسة للحقوق الأساسية لكل مواطن، وبالتالي لنمط علاقة الدولة بالمجتمع.

---

[1] - United Nations Economic Commission for Africa, « La société civile dans le partenariat multiacteur : réflexions à partir de l'expérience du projet CIPACO de l'IPAO1 » , Working paper - Published in the publication "African CSOs speak on the World Summit on the Information Society , AISI Programme : 2005, PP 2-3 .2

[2] - Isolda AGAzzI, « LES ONG DANS LE SYSTEME ONUSIEN: VERS UN PARTENARIAT MULTI-ACTEURS ? », **Géostratégiques** , N°16 , (Mai 2007) , PP 144-145.

-التنمية التي تحيل في الظاهر إلى مجال الفعل الاقتصادي المعلوم، لكنها في عمقها يتداخل فيها الاجتماعي مع الاقتصادي والثقافي والسياسي الأيديولوجي.

تأكد في مختلف التجارب التنموية والتحديثية للعديد من الدول في العالم الثالث، أن دور المجتمع المدني ليس فقط في مجرّد إرساء مبدأ المواطنة الفاعلة والدفاع عن الحقوق والحريات وعن مصالح الفئات الاجتماعية، بل يتعداه بحكم شراكته وفاعليته وموقعه إلى التأثير في الجوانب السوسيو إقتصادية، عبر دعم المشاريع التنموية وفق منهجية تعتمد التشاركية والشراكة وإدماج النوع الإجتماعي مع مختلف الفاعلين.

تواجه المجتمعات في هذه الدول كثيرا من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية عجزت الحكومات والسلطات عن إيجاد الحلول الناجعة لتطويقها والحد منها وتجاوزها بعد ذلك، مما جعل الأمم المتحدة تعدها ضمن العالم الثالث أو من الدول السائرة في النمو، لكونها لم تحقق مؤشرات التنمية البشرية المطلوبة التي تتحدد في ثلاثة معايير أساسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي: الدخل الفردي السنوي، والرعاية الصحية، والتعليم المتطور المنتج. وهناك من يضيف معايير إنسانية أخرى إلى هذه المعايير كاحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون وتكريس ثقافة المواطنة الصالحة.

أصبحت الحكومات التي تتحمل مسؤولية تسيير الدولة وتعمل على تحقيق رفاهية المجتمع وتنميته على جميع المستويات تعاني من الكثير من المشاكل العويصة والأزمات الخانقة على جميع المستويات والأصعدة، لا يمكن وحدها إطلاقا أن تساهم في بناء مجتمع نام ومتطور ومتقدم، ولاسيما إذا كانت مواردها الطبيعية ضعيفة وإمكانياتها المادية والمالية محدودة، أو

تفتقد إلى تقنيات التخطيط الجيد والمحكم، وينعدم فيها البحث العلمي، وتفتقر إلى آليات التكنولوجيا، كما لا تشغل المعرفة العلمية تشغيلا وظيفيا يؤهلها لتحريك دواليب الاقتصاد وتفعيل بنى الدولة الإنتاجية.

نسجل من هنا، مدى أهمية حضور دور المجتمع المدني في العالم العربي إلى جانب عمل الحكومة عن طريق التدخل والمساعدة واقتراح المشاريع والحلول الصائبة والخطط الناجعة للخروج من الأزمات والمشاكل بصفة خاصة ومن التخلف بصفة عامة، ويلاحظ خلافا لذلك أن المجتمع المدني في الغرب يقوم بما لا يمكن أن تقوم به الدولة.

إنّ تراجع الدّولة عن تدخّلها شبه الكلّي في المشاريع الاقتصاديّة حيث كانت "مالكا ومساهما ومنتجا" رافقه تبني توجه جديد يحدد للدولة وظائف اقل، شديدة التأثّر بالمتغيّرات الاجتماعيّة والسياسيّة المتواصلة (الداخلية وخارجية) خاصة في إفريقيا،[1] وبروز فاعلين اجتماعيين جدد يُفترض أخذهم بعين الاعتبار من أجل جعلهم ينخرطون في دائرة الفعل للاستفادة منهم، هذه الحركية تهدف إلى إضفاء حركيّة أكبر على المجتمع المدني انسجاما مع المعطيات المستجدّة محليا أو دوليا.

تخلت الدولة على المستوى الاقتصادي عن جزء كبير من الدور الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً بفعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية –خاصة الدول النامية- وهو ما أدى إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية

[1] - Jacques Fisette et Mustapha Salmi, « Le désengagement de l'État en Afrique et les initiatives locales : la naissance de nouvelles formes de partenariat. », **Cahiers de Géographie du Québec**, Vol. 35, N° 95,(1991), P352.

وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي أفسح المجال أمام شريك آخر كي يتحمل جزء من مسؤولية الخدمة الاجتماعية وهو المجتمع المدني.

صاحبت تلك الضغوط الاقتصادية تحولات ديموغرافية واجتماعية في هذه البلدان فرضت احتياجات جديدة، فضلاً عن الاحتياجات والمطالب المتزايدة للمواطنين والذي لم تواكبه تنمية اقتصادية. وقد ترافقت كل تلك التحولات مع الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم، إضافة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة للتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية.

تتشارك الأمم المتحدة مشاركة فعالة مع منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد، فهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور أساسي في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة باعتبارها فاعلا وشريكا أساسيا لا غنى عنها لتفعيل جهود الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي وداخل الدول. ويتم التشاور مع المنظمات غير الحكومية بشأن السياسات والبرامج. كما تنظم الأمم المتحدة وتستضيف جلسات الإحاطة والاجتماعات والمؤتمرات لممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها.[1]

[1]- هيئة الأمم المتحدة ، " الأمم المتحدة و المجتمع المدني " ، 06-01-2013.
http://www.un.org/ar/civilsociety

إن الكثير من المؤتمرات والدراسات أكدت على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة من خلال تبني الدول استراتيجيات وطنية لتأهيل وتدريب المنظمات فنياً ومالياً وإدارياً، والسعي نحو دمج المرأة في عملية التنمية الشاملة، وإشراكها في وضع الخطط والاستراتيجيات وتنظيم وعقد ورش العمل والندوات المتعلقة بالتنمية المستدامة.[1] وتحسين العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، بحيث يعمل المجتمع المدني ومنظماته جنبا إلى جنب مع المؤسسات الرسمية في تنفيذ بعض السياسات والخطط التنموية. فمبدأ الشراكة

[1]- من أمثلة هذه المنظمات " الشبكة العربية للمنظمات الأهلية " : و هي منظمة إقليمية غير حكومية، وغير ربحية، مقرها مدينة القاهرة. تم الإعلان عن الشبكة عام 1998 ، وتم إشهارها رسميا عام 2002، وتم انتخاب مجلس الأمناء برئاسة الأمير طلال بن عبد العزيز.

تتمحور أهداف الشبكة حول الإسهام في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتفاعل بين الاتحادات والمنظمات الأهلية العربية العاملة في التنمية البشرية المستدامة، والإسهام في بناء قدراتها وتطويرها، و تطوير العمل الأهلي العربي، وتدريب العاملين والمتطوعين بالمنظمات الأهلية العربية في مجالات تتصل بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي، وإعداد المدربين العرب، وإجراء البحوث التي تتوجه نحو تطوير وفهم العمل الأهلي العربي وتفعيل دوره في التنمية، والإسهام في بناء قواعد بيانات متخصصة عن المنظمات الأهلية العربية. وتصدر الشبكة مطبوعة دورية باسم "المظلة" تهدف إلى نقل المعرفة والمعلومات المتصلة بالعمل الأهلي، وتطويره، وتحقيق التواصل والاتصال بين المنظمات الأهلية العربية.

المنظمات الداعمة	المؤتمرات	التقارير والدراسات والبحوث	المشروعات	أعضاء الشبكة
صندوق أوبك، البنك الإسلامي للتنمية، الاتحاد الأوربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى منظمات أخرى	- 72 مؤتمراً علمياً عالمياً - 3 مؤتمرات عربية - 11 ندوة علمية ومعرفية	8 -تقارير 23 -دراسة بحث 45-عددا من المجلات	- 74 ورشة تدريب - 1893 مشاركاً - 4 مشروعات	836جمعية 641أفراد

المصدر : برنامج الخليج العربي للتنمية ، "تنمية المجتمع المدني" ، 24-12-2012
http://www.agfund.org/ar/about/agfund_initiatives/Pages/civil_society_development.aspx

يحقق تعبئة الموارد المجتمعية لتحقيق أهداف التنمية، والذي بدوره يتطلب تعزيز البناء المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها. ويأتي في مقدمتها قيام التحالفات والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني، وتبادل الخبرات وتدعيم العمل التشاركي المؤسسي.

حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من أداء دورها بفاعلية ومهنية لابد من توفير المجال لمنظمات المجتمع للعمل على جميع المستويات الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحقوقية والمهنية الفنية، ووجود مناخ ديمقراطي يؤمن بالتعددية وبالاختلاف والحوار، لتكتسب القدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا وعالميا.[1] يضاف إلى ذلك قدرة المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها، وهو ما يتطلب أيضا مهارات خلق روابط وصلات مع المجتمعات المحلية وبناء الثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية.[2]

يمكن للشراكات العالمية بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أن تساعد على التغلب على نقص المشاركة من خلال اعتماد الجهات الفاعلة غير الحكومية في هياكل صنع القرار الرسمي، ويؤكد في هذا الخصوص أنصار مقاربة الشراكة بين العام والخاص (PPP) أنه لا يمكن معالجة وتجاوز

[1]- جمال محمد عامر ، " المجتمع المدني كشريك جديد في التنمية المستدامة " ، 06-01-2013 < http://zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/335 >

[2]- المرجع نفسه.

مشكلة التنفيذ والتمويل إلا من خلال التعاون مع شركات القطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

3ـ إنتاج مفاهيم الخدمة والصالح العام والتنمية السوسيواقتصادية

إن تطوير مجتمع مدني قوي يعزز الديمقراطية وأيضا ممارسة الإجراءات الديمقراطية يعزز القدرات التنموية، فمستويات الاستجابة الحكومية ترتبط أساسا بمستوى المساءلة التي يتم فرضها عليها من مختلف الفواعل بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، ففي معظم الدول النامية تستخدم الجهات المانحة تقنية الشبكات لمساعدة قطاع المجتمع المدني على رصد وتقييم برامج التنمية ومعرفة كيفية توجيه المساعدات وكيفية استخدامها والفئات المعنية بها فعلا،[2] ويلعب المجتمع المدني دورا رئيسيا في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. تعمل منظمة التعاون والأمن في أوربا "OSCE" Co-operation Organization for Security and in Europe على زيادة قدرات المجتمع المدني ومساعدة الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في تنفيذ الالتزامات في هذا المجال.[3]

احتياجات المجتمعات المحلية من المفروض أن تنعكس في السياسة الوطنية من خلال تلبية المطالب المتداولة والرأي العام،

1- Jens Martens , « Multistakeholder Partnerships –Future Models of Multilateralism? » , **Dialogue on Globalization , OCCASIONAL PAPERS**, N° 29, January 2007,(Berlin : office of the Friedrich-Ebert-Stiftung) , P 33.

2- Bhutan Fondation , « Capacity Building for Civil Society Organizations », 24-09-2012.
http://www.bhutanfound.org/?p=1092

3- Office for Democratic Institutions and Human Rights , « Supporting civil society », 10-11-2012 . http://www.osce.org/odihr/44461

هذا الأخير تلعب فيه وسائل الإعلام دورا حاسما لتشكيله والتأثير على المناقشات السياسية وتوجيهها، لذلك من المهم جدا لمنظمات المجتمع المدني بناء الشبكات والتحالفات لتبادل المعلومات والخبرات وإنتاج أفضل الممارسات، فبناء الشبكات والائتلافات والحركات أمر بالغ الأهمية لاكتسابها المهارات اللازمة لتكون قادرة على العمل مع وسائل الإعلام والدعوة لتوضيح المطالب والقضايا المختلفة وإخراجها بطريقة جذابة ومفهومة وقابلة للاستخدام.

ضمن هذه الحدود التي يقدمها المنظرون لهذا الطرح يبقى المطلوب من منظمات المجتمع المدني خاصة في دول العالم الثالث هو اكتساب القدرة على التأثير في السياسات العامة وصانعي السياسات، بحيث تكون قادرة على الالتفات لوجهات نظر المجتمع المدني ومنحه مساحة ليكون جزءا من صنع القرارات ذات الأهمية والأكثر ارتباطا بالمصلحة العامة.

في إطار البحث عن تفسيرات جديدة للقدرات المؤسسية والتنظيمية للمجتمع المدني في الدول النامية، هناك ميل لدى المنظرين إلى أن التفكير في العملية الديمقراطية وترسيخ الديمقراطية هو أكثر تعقيدا بكثير مما كان يعتقد سابقا. فكتابات Marchovic's على الديمقراطية الراديكالية radical democracy أو Ron Perrin's على إعادة تأهيل النظرية الديمقراطية the rehabilitation of democratic theory، حتى بالنسبة للديمقراطية الأمريكية (حتى الآن) حسبهما، لم تنجح في المجتمعات المهمشة، وإنها ليست كافية لتوفير المرونة الكافية لأولئك الذين ليسوا جزءا من النظام الاقتصادي لتمكين أنفسهم اقتصاديا وسياسيا. وباختصار فالنقاشات العالمية حول النظرية الديمقراطية يجب أن تتجاوز ما يتم فرضه من جانب واحد، يقول Jan Gorus المنظر البلجيكي لإعادة النظر

في النماذج المقترحة لإستدامة الديمقراطية في السياق الإفريقي. ويدعو Larry Diamond هنا إلى التركيز على الإصلاحات الاقتصادية لأنها الأكثر أهمية في منطق الليبرالية، وهذا أفضل ما يخدم المجتمع المدني.[1]

ينتقد في نفس السياق كل من Welzel وInglehart التعريفات الضيقة المتداولة بطرقة مفرطة من العديد من الباحثين حول الديمقراطية، لأنها حسبهما تركز فقط على الديمقراطية الانتخابية بدلا من التركيز على الديمقراطية الفعلية effective democracie، فوفقا لـ Boix وAcemoglu و Robinson يتركز الصراع الرئيسي بين الجماهير والنخب على مسألة الاقتراع العام - الذي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف للديمقراطية. فتطبيق مفهوم أوسع للديمقراطية – مع الأخذ في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحقوق السياسية والمدنية التي يتم احترامها من قبل النخب، من شأنها أن تسمح بدعم الثقافة الديمقراطية.

يحدد هؤلاء أيضا آليات تعبير النخب عن المطالب السياسية والاقتصادية وإعادة التوزيع والتي قد تكون ذات مصادر مختلفة، وتتباين من بلد إلى آخر حسب مستويات عدم المساواة، فعملية التحول الديمقراطي ترتبط بمستوى رد فعل النخب، ولا تعتبر عملية التحديث موجودة ومكرسة فعلا إلا بقدر ومستوى التغير في طبيعة الأنشطة الاقتصادية.[2]

1- Ian Liebenberg, "Consolidation of Democracy in Africa: Inhibitors on Civil Society », **African Security Review** , Vol 6 N° 4, (1997) , P 6-7.

2- Julian Wucherpfennig , Franziska Deutsch, « Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited» , First published: **Living Reviews in Democracy**, Center for Comparative and International Studies, ETH Zurich and University of Zurich, , September 2009 , P 5.

عموما، يريد كل من Inglehart وWelzel تسليط الضوء على دور الناس العاديين في عملية التحول الديمقراطي عن طريق شرح كيفية تبني المواطنين للقيم التي تدفع وتؤدي إلى الديمقراطية، الكشف عن كيفية ترجمة هذه التوجهات الديمقراطية إلى مؤسسات ديمقراطية فعالة. تحقيقا لهذه الغاية، يؤكد Coleman على ضرورة ارتباط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بتغير القيم الجزئية micro-value change نحو القيم المشتركة والأساسية. وهنا توصل له Inglehart وWelzel إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحدث من خلال ارتفاع مستويات التعليم والقضاء على التمايزات، مما يزيد من التعقيد الاجتماعي، مما يجعل المواطنين مستقلين أكثر إجتماعيا ومعرفيا. وهنا يصف Inkeles هذه الجوانب الاجتماعية والثقافية لعملية التحديث بـ"الحداثة الفردية"، ونتيجة لذلك، لا يتم زيادة الموارد فقط بل تصبح ذات طابع فردي أكثر، وتزود الناس بالوسائل التي يختارونها، حيث تقلصت القيود على تفضيلات المواطنين واختياراتهم.[1]

يرى Lipset أنه يجب على أي نظام ديمقراطي أن يوفر ما يكفي من الشرعية المواطنية، ويتحقق ذلك عادة عن طريق التنمية الاقتصادية المستمرة (الفعالية). في الوقت نفسه، يؤكد Lipset أهمية تعزيز دور الطبقة الوسطى في المجتمع الحديث بالآليات والميكانيزمات الاجتماعية. فالمساواة في الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ضرورية في الدول الفقيرة التي تظهر فيها الفجوة أوسع مما هي عليه في البلدان المتقدمة، وبالتالي التحديث وفقا لـ Lipset يتجلى بشكل كبير عن طريق تغيير الظروف الاجتماعية التي تعزز ثقافة الديمقراطية. والمواطنون في البلدان المتقدمة يكونون أكثر تقبلا للقيم

[1] - Julian Wucherpfennig , Franziska Deutsch , Op.cit, PP 5-6.

الديمقراطية، فالحداثة تزيد من تقبل القواعد والقيم التي تخفف الصراع المجتمعي.[1]

يمكن التمثيل للمقاربة التي قدمها Lipset من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): نظرية الحداثة حسب Lipset

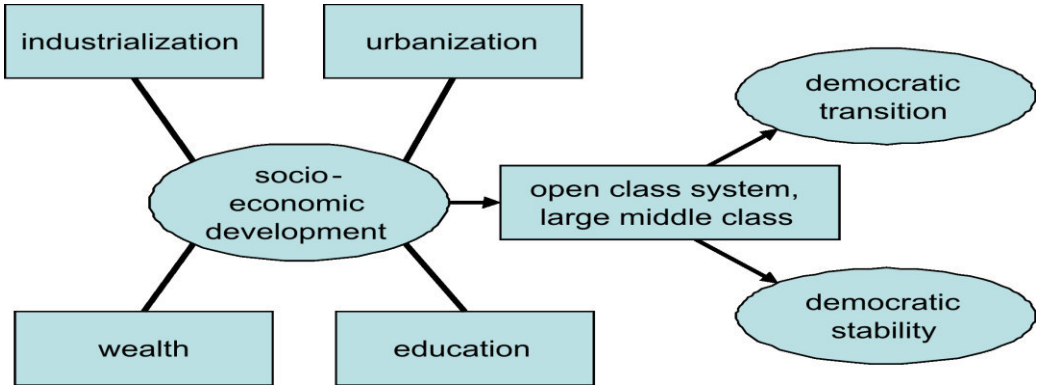

ضمن هذه الحدود التي تشكل فيها فرضية الحداثة التفسير الأساسي للتقدم الديمقراطي حسب Lipset بوجود علاقة إيجابية بين مستويات التنمية والديمقراطية، فالزيادات في مستوى الدخل تحدث ضغوطات لصالح الدمقرطة، لأن نمو الطبقة الوسطى يتطلب تمثيلها سياسيا لضمان تلبية مصالحها من خلال قيام الدولة بتوفير الخدمات ذات النفع العام. فبالرغم من عدم وجود أساس نظري صارم لدعم فكرة متغيرات الحداثة، فإن الأدلة الحالية ومن مختلف الدول خاصة دول العالم الثالث تقد دعما قويا لفرضية Lipset. علاوة على ذلك فتجارب الدمقرطة بدون تنمية اقتصادية، كتلك التي فرضها الاستعمار بعد الاستقلال بالنسبة للدول مابعد الاستعمارية، وتلك التي يتم فرضها من

[1] - Julian Wucherpfennig , Franziska Deutsch , Op.cit, PP 1-2.

طرف الدول الديمقراطية من خلال آليات التدخل في الشؤون السياسية والضغط والمشروطية، وأيضا هناك معامل سالب لبناء الديمقراطية في الدول المتنوعة اجتماعيا والمنقسمة اثنيا، تؤدي لتكون هذه التجارب لفترات محدودة وقصيرة.[1]

ترى نظرية الحداثة أن الديمقراطية ليست هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة للهدف المتمثل في تحقيق سياسة متجاوبة مع المصلحة العامة، يذهب هنا M.Olson إلى أن الأوتوقراطيات المعقولة التي تبقى في السلطة فترة طويلة وتهئ الفرص للاستثمار في كل من رأس المال البشري والإنتاجي، يمكن أن تساهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة النظم الديمقراطية، كما يشير كل من Acemoglu وRobinson.[2]

نؤكد في الأخير على عدم إمكانية الاعتماد بشكل كلي ودائم على فرضيات نظرية التحديث لتفسير العجز الديمقراطي ومقارباتها التي تركز على الربط بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لأنها لا تتطابق كليا مع كل النماذج في الدول النامية، وهذا ما يقود على الاعتماد على نظريات بديلة تشتمل مقاربات أكثر توازنا وشمولا، وتطوير تفسيرات بديلة تتضمن بعض المتغيرات التي تم إهمالها من طرف هذه النظرية ونظريات أخرى كثيرة لم تقد صورة تفسيرية واضحة ومتكاملة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية.

[1]- ابراهيم البدوي ، سمير المقدسي ، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 95 .

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 95-96 .

الخاتمة:

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم القاعدية لمختلف التصورات والمقاربات التي تسوق لنماذج تحليلية تحاول محاكاة عمليات الإنتقال الديمقراطي في مختلف البيئات والفضاءات وشرح الأسباب والعوامل الإستثنائية والرئيسية لعمليات الدمقرطة والتحولات التي تحدث في الأنظمة السياسية، وتفسر الآليات والاستراتيجيات المعتمدة من طرف الفاعلين مع التحديد الدقيق للعوامل والمتغيرات الأساسية لاستمرار الديمقراطية وترسيخها في النظم ما بعد الانتقالية، وإبراز موقع المجتمع المدني كفاعل أساسي ضمن هذه الأنماط، فقدرة المجتمع المدني ترتبط بطبيعته وما تنطوي عليه هذه الطبيعة من قيم وتوجهات فكرية واجتماعية وسلوكية، تحدد مسار عمليات الانتقال وغاياتها النهائية. كما تتوقف هذه القدرة أيضا على مستوى التكوين المؤسساتي ومدى تغلغل تنظيماته في بنية المجتمع، فضلا عن مدى إرتباطه وتفاعله مع الجماهير.

لقي مصطلح المجتمع المدني إمكانية للتوظيف في سياق مناقشة دوره التأثيري في عملية بناء الديمقراطية، وقد اتضح هذا التأثير بوجه خاص خلال البحث في الجوانب الدينامية والغائية لعملية الانتقال الديمقراطي وما يرتبط بها من ازمات خاصة في المجتمعات الانتقالية فهناك عوامل عديدة حاسمة تتدخل في إنتاج نماذج عديدة للديمقراطية الأمر الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الافتراضات التي تستند إلى النظريات المهتمة بنمذجة الديمقراطية.

في النقاشات المعاصرة وفي ضل الاتساع الدائم والمستمر لقوة وهيمنة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية هناك رغبة في تصحيح الحدود بين المجتمع المدني ومجال التأثير الدولتي

ورواج كبير للنقاشات حول الانقسام بين المجالين العام والخاص وللمواقع التي تنتمي إلى الدولة والتي يمكن أن يهيمن عليها المجتمع المدني وهل يمكن رفض الدولة وقبول المجتمع المدني، فالدول في مراحل التطور الديمقراطي تنتقل إلى خلق مناطق تواصل وتفاعل بين المجالين العام والخاص، هذا التفاعل بين الفضاءين وبين المجتمع المدني والدولة يعتبر من خصائص الدولة الحديثة ومن مظاهر النضج والحداثة في المجتمعات يمكن ان يؤدي لانتقال سليم الى ترسيخ الديمقراطية. فالدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني يتطلب وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط بين الدولة والمواطن، وتستطيع تحريك المجتمع نحو التأثير في سياسة الدولة من خلال المشاركة النشطة في كل مراحل التفاعل والتأثير وصولا إلى تعزيز الديمقراطية وترقيتها.

يكون المجتمع المدني "فاعلا" عندما يسمح بظهور عقلانية اجتماعية مشتركة قائمة بذاتها ومستقلة عن الدولة والسوق دون استبعاد الفواعل التي تؤثر فيه(المنظمات الدولية/النسق الدولي)، والتي تعتبر كلها عوامل تفسيرية لفهم كيفية ومستوى ومدى تأثير تفاعلاتها على ديناميكيات التحول الديمقراطي وعمليات الدمقرطة، التي أصبحت تتضمن أبعادا ومتغيرات ومؤشرات جديدة تقوم عليها.

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المؤشرات لقياس الديمقراطية ونوعيتها وعلى أساسها يتم تصنيف الأنظمة السياسية، فالنظام الديمقراطي هو الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وإختيار القادة السياسيين فبالمشاركة الفعلية يتم تنظيم وخلق درجة عالية من الإنخراط في العمل السياسي في إطار المؤسسات السياسية وإعادة هيكلة

وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته ،وتلعب منظمات المجتمع المدني أهمية بالغة في تنمية ثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تعليم المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية ودفعهم إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات وبلورة مفهوم المواطنة الكاملة للأفراد.

قائمة المراجع

أولا : الكتب:

باللغة العربية:

1. ابراهيم البدوي، سمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
2. أبو النجا محمد العمري، **النظم المجتمعية والمشاركة الشعبية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية: 2000.
3. أحمد الموصللي ولؤي صافي، **جذور أزمة المثقف في الوطن العربي**، ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر، 2002.
4. مجموعة باحثين، **الديمقراطية: المفهوم والممارسة**، ط1، الجماهيرية الليبية، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1996.
5. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي : التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط2، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

باللغة الاجنبية:

1. Brikhu PAREKH , “Puting civil society in its place”, In: Marlies GLASIUS , David LEWIS , Hakan SECKINELGIN , “ **Exploring civil society : Political and cultural contexts** , First published , NY , Routledge , 2004.
2. Danièle ARCHIBUGI, David HELD and Martin KOHLER, "**Re-Imaging political community :studies-in cosmopolitan democracy**,"

First Published, USA, Stanford University Press, 1998.

3. David FERGUSSON, **Church state and civil society**, 1st published, UK : Cambridge Université Presse, 2004.
4. David.C.LISMAN, **Toward A Civil Society : Civil Literacy And Service Learning**, London: Bergin and Garvey, 1998.
5. Francois EWALD, **L'État providence**, Paris : Grasset, 1986.
6. Jacques de Maillard , " Activating civil society : Differentiated citizen involvement in France and the United Kingdom" , **In** : JOBERT Bruno , Kohler-Koch Beat, **changinges images of civil society from protest to governance**, 1st Published, London and New York: ROUTLEDGE,2008.
7. JEAN HOUARD, MARC JACQUE MAIN, **Capital social et dynamique régionale**, 1ere édition, Bruxelles, Editions De Boeck Université,2006.
8. Jeanne PLANCHE, **Société Civile ; un acteur historique de la gouvernance**, Paris (France): Editions Charles Léopold Mayer, 2007.
9. Julian Wucherpfennig , Franziska Deutsch, « Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited» , First published: **Living Reviews in Democracy**, Center for Comparative and International Studies, ETH Zurich and University of Zurich, , September 2009.

10. Robert FOSSAERT, **Etat et société** , tome 5 , Paris: Edition la Seuil, 1981.

11. Klaus DINGWERTH, **The new transnationalism : transnational Governance and Democratic Légitimacy** , First published, New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2007.

12. Muthiah Alagappa, **Civil Society and Political Change in Asia**, Stanford University Press, Stanfdord, California, 2004.

13. Martin KOHLER ,"From the national to the cosmopolitan public sphere" In: P. Wagner , **A History and Theory of social sciences ,** London : Sages, 2001.

ثانيا : الدوريات والمجلات:

باللغة العربية:

1. ثامر كامل محمد، " **إشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربيً"، المستقبل العربي**، عدد 251 (جانفي 2001).

باللغة الأجنبية:

1. Arnaud SALES ," **The Private, the Public and Civil Society: Social Realms and Power Structures**", **International Political Science Review** , Vol 12 , N°4 , (1991) .

2. Barry HOLDEN,"Global democracy, Key debates," **Canadienne journal of polical science**, Vol 35, N°10, (Mar 2002).

3. Beate KOHLER-KOTCH , **" Civil Society and EU Democracy representation** " , **Journal of european public policy** , 17-1(january 2010) .

4. Boyer ROBERT," **les institution dans la théorie de la régulation**" , **Cahiers D'économie Politique**, 2003/1, n° 44.

5. D. Woods ,"**Civil society in Europe and Africa: Limiting Sate power through a Public sphere" journal of Modern Africa Studies**, 35(2) .

6. Celine THIRIOT , " Rôle de la Société civile dans la transition et la consolidation démocratique en Afrique : Eléments de réflexion à partir du Cas du Mali » , **Revue Internationale de Politique Comparée** , Vol 9 , N°2 , (2002).

7. Deirdre CURTIN ,« Private interest Representation or Civil Society deliberation, a Comtomporary dilemma for European Union Governance" **, Social and Legal Studies**, Vol 12 (1).

8. Jacques Fisette et Mustapha Salmi, « Le désengagement de l'État en Afrique et les initiatives locales : la naissance de nouvelles formes de partenariat. », **Cahiers de Géographie du Québec**, Vol. 35, N° 95,(1991).

9. Jay Rowell et Bénédicte Zimmermann **,** « Grammaire de La Société Civile et Réforme Sociale en Allemagne » , **Critique internationale,** N° 35, (avril-juin 2007/2) **.**

10. Jens Martens , « Multistakeholder Partnerships –Future Models of Multilateralism? » , **Dialogue**

on Globalization , OCCASIONAL PAPERS, N° 29, January 2007,(Berlin : office of the Friedrich-Ebert-Stiftung) .

11. Jules DUCHATER, « **la transition démocratique au prix de la mobilisation de la société civile** » **MCD**, n°8, (hiver 2007).
12. Jules Duchastel et René Audet, « Démocratie, société civile et institutionnalisation de la gouvernance transnationale à l'OIT et à l'OMC" , **Études internationales**, vol. 39, N° 4, 2008.
13. Jean LECA, « La démocratie à l'épreuve des pluralismes », **Revue Française de Science Politique**, Volume 46, N° 2, 1996.
14. René OTAYEK, « Société civile et démocratie , de l'utilité du regard décentré » , **Revue Internationale du Politique Comparée**, Vol 9 , N° 2 (2002) .
15. Jocelyn CLARE , R . HERMOSO , and Carmen GEANINA LUCA , « Civil Society's role in promoting local development in countries in transition : A comparative Study of the Philippines and Romania " , **International Social Work** , N° 49 – 3 , (2006).
16. Keneth NEWTON, " Trust, Social Capital,Civil Society, and Democracy », **International political Science Review**, Vol 22 (2Apr2001).
17. Sébastien SAINT-ARNAUD et Paul Bernard,« **Convergence ou résilience:une analyse de classification hiérachique des régimes**

providentiels des payes avancés», **Sociologie et Sociétés**, vol 35, N°1, 2003.

18. Vincent VALENTIN, " L'Europe au risque de la démocratie, la critique libérale" , **Raisons politique**, N°10, (Mai 2003).
19. Virgile PERRET,"Les discours sur la société civile en relations internationales : portée et enjeux pour la régulation démocratique de la mondialisation" **Études Internationales**, Vol 34, N°3 ,(2003).
20. Mohammed SAID DARVICHE,"Sortir de l'état-Nation : Juan Linz avec et au-dela de Max Weber," **Revue Internationale de politique comparée**, Vol 13, N°1, 2006.
21. Ian Liebenberg, "Consolidation of Democracy in Africa: Inhibitors on Civil Society », **African Security Review** , Vol 6 N° 4, (1997).
22. Isolda AGAzzI, « LES ONG DANS LE SYSTEME ONUSIEN :VERS UN PARTENARIAT MULTI-ACTEURS ? », **Géostratégiques** , N°16 , (Mai 2007).

ثالثا: مؤتمرات وندوات وملتقيات:

باللغة العربية:

1. أماني قنديل، "إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، القاهرة: 3.2 نوفمبر 1997.

باللغة الأجنبية:

1. Edmund MOKRZYCKI, " **Is The Intelligentsia Still Needed In Poland**" , International **Conference Democratic Transitions in Latin America and in Eastern Europe:Rupture and Continuity**, 4-6 March 1996, Paris, France.
2. United Nations Economic Commission for Africa, « La société civile dans le partenariat multiacteur : réflexions à partir de l'expérience du projet CIPACO de l'IPAO1 » , Working paper - Published in the publication "African CSOs speak on the World Summit on the Information Society , AISI Programme : 2005.
3. Poul Engberg-Pedersen , "**Principles for Norad's Support to Civil Society in the South** ",May 2009 , Oslo: Norad .

رابعا : مذكرات وأطروحات:

باللغة الأجنبية:

1. Juliette VAN WASSENHOVE., "**Etat Société Civile et changement politique en Malaisie**", Mémoire pour le DEA, Institut d'étude Politique de PARIS (IEP) : PARIS:2002.

خامسا: التقارير

1. Nina CVETEK, « Qu'est ce que la Société Civile », Rapport : Friedrich Ebert Stiftung (FES), Octobre 2009, p10 .
2. Jan Aart SCHOLTE, « Démocratiser l'économie mondiale : le rôle de la Société civile », Rapport établit en 2003 par le (CSGR) Centre pour l'étude

de la mondialisation et de la régulation, UK, Université de WARWICK,pp19-102.

سادسا: مواقع الأنترنت

باللغة العربية:

1. هيئة الأمم المتحدة، " الأمم المتحدة والمجتمع المدني "، 06-01-2013.

2. http://www.un.org/ar/civilsociety

3. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، "المجتمع المدني".

4. http :www.ahram.erg.eg/acpss/Index-arabic.asp

5. عبد الغفار شكر،"دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية-الجزء الثالث"،

6. http://www.rezgar.com/m.asp?

7. عبد الحفيظ بولزرق،"سوسيولوجية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة"، 2008/09/20 .

8. http://Abdelhafidh2007. Maktoobblog.com/1316493/

9. برنامج الخليج العربي للتنمية، "تنمية المجتمع المدني"، 24-12-2012

10. http://www.agfund.org/ar/about/agfund_initiatives/Pages/civil_society_development.aspx

11. جمال محمد عامر، " المجتمع المدني كشريك جديد في التنمية المستدامة "، 06-01-2013

12. http://zawaya.magharebia.com/ar/zawaya/opinion/335

باللغة الأجنبية:

1. wolfgang merkel, " participation and the quality of democracy" , 1 jan 2010
2. http://www.bertelsmann-stiftuag.de/cps/rde/xbcr/sid…/wolfgang%20merkel.Pdf >Rhoda.E, Howard- HASSMANN, " The Great Transformation II ; Humann Rights leap-frogging in the Erea of globalization" 24.09.2011,
3. http:// www. Globalautonomy- ca/ globa/1/ article. Jsp ? index=
4. ERIK. O. Eriksen and John Erik FOSSUM, ARENA Working Paper, Centre For European studies, Oslo, Number 5, May 2011, pp6-7.
5. www.Recon projec.eu/projectweb/portaRproject/RECONWorkingPapers.Html.
6. Karl.B. MULLER, “Civil Society and New forms of Governance in Europe”
7. Http://www.StudentCorner.eu
8. Bhutan Fondation, «Capacity Building for Civil Society Organizations », 24-09-2012.
9. http://www.bhutanfound.org/?p=1092
10. Office for Democratic Institutions and Human Rights , « Supporting civil society », 10-11-2012 .
11. http://www.osce.org/odihr/44461